THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

آليات التمكين وأستراتيجيات الإزاحة والإحلال

كيف نجحت جماعة الإخوان المسلمين في : مصادرة الاحتجاجات الشعبية في مصر؟

د.طارق حمو

The Kurdish Center for Studies

THE KURDISH CENTER FOR STUDIES

المركز الكردي للدراسات

مؤسسة بحثية مستقلة وغير ربحية تأسست في عام 2014 متخصصة في الشؤون السياسية المحلية والإقليمية والدولية. يهدف المركز من جميع نشاطاته إلى تعزيز المعرفة والسلم والتعايش، وفي المقام الأول تعزيز الحوار بين السوريين بمختلف مشاربهم، ويعنى المركز أيضاً بتشجيع التفكير والتحليل لاستقراء المستقبل ومعالجة التحديات التي تواجههامجتمعاتنا

امسح الكود
للانتقال الى موقع المركز الكردي للدراسات

آليات التمكين وأستراتيجيات الإزاحة والإحلال: كيف نجحت جماعة الإخوان المسلمين في مصادرة الاحتجاجات الشعبية في مصر؟

❖ طارق حمو

تتركز الدراسة على طبيعة الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الرئيس حسني مبارك، والتي أنطلقت في 25 يناير/ كانون الثاني 2011 وانتهت بإعلانه التخلي عن السلطة في 11 فبراير/ شباط 2011 وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية (المجلس العسكري) بإدارة البلاد، وتهدف للبحث في الأسباب والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي دفعت أبناء الشعب المصري، وخاصة فئة الشباب، للخروج إلى الشوارع والساحات للتعبير عن رفضهم لنظام مبارك والمطالبة برحيله. كذلك ستخوض الدراسة في موقف جماعة الإخوان المسلمين من هذه الاحتجاجات منذ بداية إنطلاقتها وحتى يوم الإعلان عن رحيل مبارك، وكيفية تعامل الجماعة مع الحراك المناهض لمبارك ونظامه، وطبيعة إدارتها للأزمة، وستحلل الأسباب والدوافع والاعتبارات التي شكّلت موقف الجماعة الحذر من المشاركة في الاحتجاجات والمد المعارض عموماً، والتطورات المتسارعة التي دفعتها إلى التخلي عن حذرها وتغيير موقفها، ومن ثم قرارها الانضمام إلى المحتجين وتحريك كتلتها المنظمة المنضبطة للسيطرة على الساحات. كذلك ستعمل الدراسة على متابعة موقف الإخوان المسلمين في الفترة الانتقالية التي أشرف عليها المجلس العسكري من جهة صنعهم لخطاب جديد وتحديد طبيعة التحالفات، وتأسيسهم لحزب سياسي يمثلهم ويكون واجهة لهم، والاتصالات التي أجروها مع الأحزاب والقوى السياسية سواء الإسلامية منها أو تلك التي تعمل خارج فضاء الإسلام السياسي، وكل ذلك بهدف تهيئة الأرضية المناسبة للمشاركة في الإنتخابات التشريعية والرئاسية، نحو تحقيق الهدف الأكبر وهو حكم البلاد وتطبيق الشريعة الإسلامية.

أولاً: طبيعة الاحتجاجات الشعبية وأسبابها:

كانت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر قبيل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 25 يناير/كانون الثاني عام 2011 راكدة وتعاني من أزمات ظاهرة ومخفية.

وكان هناك احتقان كبير وتذمر متراكم يتمظهر في العديد من أشكال الاحتجاج والتظاهر ضد السلطة المعتمدة في قمعها على منظومة الحزب الحاكم، وسطوة الأجهزة الأمنية والشرطية المتغولة والمطلقة الصلاحية. وكانت الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في تونس بعيد حادثة إضرام الشاب محمد بوعزيزي النار في بدنه في ديسمبر/كانون الأول 2010، احتجاجا على الواقع المعيشي المتردي وفساد النظام التونسي، والتي تتوجت بهروب الرئيس زين العابدين بن علي من البلاد، المحفز الرئيسي لاندلاع الاحتجاجات وبروز الزخم الجماهيري المنظم المعارض لنظام الرئيس حسني مبارك، والمطالب بخطوات تغييرية شاملة، وأهمها رحيل مبارك وأركان نظامه عن السلطة.

وهناك مجموعة من العوامل والأسباب التي أدت تفاعلاتها وتداعياتها وتراكماتها إلى ظهور الاحتجاجات الشعبية في مصر، ويمكن حصرها في العناوين التالية:

1ـ حكم مبارك وملف التوريث:

تميزت فترة حكم الرئيس حسني مبارك الطويلة (1981 ـ 2011) بالاستبداد وغياب التعددية السياسية الحقيقية، وتراجع الحريات العامة، وزيادة الضغوط على الأحزاب والقوى السياسية لصالح الحزب الوطني الحاكم وشبكات المال والأعمال المتحالفة معه، إضافة إلى تغوّل الأجهزة الأمنية وتوسع صلاحياتها، وملاحقة الناشطين المدافعين عن حرية التعبير وحقوق الإنسان. لقد أدى الانسداد السياسي وغياب آفاق التغيير إلى بروز حالة من السخط العام وشعور شعبي بالإحباط والتذمر، وظهور تراكمات وحالة من الاحتقان لدى الجماهير ضد سلطة تميزت بالفساد والقمع ورفض الإصلاح، والعجزعن حل المشاكل السياسية والاجتماعية، ناهيك عن حالة الفقر والبطالة وغياب التنمية. لقد أفضت سياسة القمع وتمسك مبارك بالسلطة، وحالة الفقر وتراجع مستوى المعيشة وغياب الحريات العامة، إلى ظهور حركات معارضة للسلطة والحكم ـ وبشكل خاص بعد عام 2005 ـ جاهرت بالعمل السياسي المطالب بالإصلاح والانفتاح. لكن هذه الأصوات بقيت محصورة ضمن فئات صغيرة من النخبة، مشتتة ومعزولة، ولم تنجح في التحول إلى حركة اجتماعية وجماهيرية كبيرة ومنتشرة، قادرة على ممارسة الضغط على النظام ودفعه إلى التغيير والإصلاح، "أن

معاصري الأحداث يلاحظون أن الحركة الشعبية للاحتجاج كانت تتصاعد منذ سنة 2005 متمثلة في تجمعات لنخب ثقافية وطنية في حركة كفاية وغيرها، كما كان ثمة حركات شعبية احتجاجية في مجال العمال والمشروعات الاقتصادية والتجمعات الشعبية بالإضرابات والاعتصامات في المصانع وأماكن العمل والاتحادات، ولكن لم يتشكل من كل ذلك تنظيم شعبي سياسي ذي برنامج يعكس مطالب هذه الفترة ويتشكل من مبادرات وجماهير منظمة وفق أهداف سياسية واجتماعية، وبقدر من الضبط والانتظام يمكن من عمل سياسي منظم وفق سياسات منشودة" (1).

وكان الاعتراض الأكبر من قبل القوى والأحزاب والحركات المعارضة يتأتى من وجود شخص الرئيس مبارك على رأس السلطة، وبقائه في منصب الرئاسة لفترات طويلة متواصلة، وتمتعه بالسلطات الدستورية الواسعة والصلاحيات غير المحدودة، وإصراره على الترشح باستمرار، مع رفضه وجود مرشحين آخرين يحظون بفرص التنافس في ظل نظام انتخاب ديمقراطي شفاف. وبقي مبارك يجدد الفترات الرئاسية لنفسه بحسب آلية معمول بها في مجلس النواب، تمنحه شبه "إجماع" مضمون، ومن ثم اللجوء إلى "استفتاء شعبي" صوّري. وبقيت الأحوال كذلك حتى جاء عام 2005، حيث فرضت عليه الظروف والتطورات والتغيرّات التي حدثت في المنطقة والعالم، اللجوء إلى طرق جديدة للترشح والتمديد الرئاسي، "حتى عام 2005، كان رئيس الجمهورية ينتخب من أكثرية ثلثي أعضاء مجلس الشعب، ثم يُستفتى الشعب على هذا القرار، وكان يحصل عادة على أكثر من 90% من الأصوات. وفي مرحلة ضغط المحافظين الجدد، أعلن في فبراير/شباط 2005 تعديل المادة 56 التي تحدد عملية انتخاب الرئيس، والتي سمحت بالتنافس بقيود وشروط تكاد تكون تعجيزية. وفي سبتمبر/ أيلول 2005، انتخب الرئيس مباشرة من الشعب بنسبة بلغت 88,6%، في حين نال مرشح حزب الغد أيمن نور 7,6% من الأصوات، ونال رئيس حزب الوفد نعمان جمعة

(1) البشري، طارق: دراسات في الديمقراطية المصرية. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2016. ص 316.

2,9%. وكانت شروط الترشيح صعبة جداً، وجرى اعتقال أيمن نور بعد تجرُئه على ترشيح نفسه، وزُج به في السجن" (2).

وبعد ترشيح مبارك نفسه في عام 2005 لفترة رئاسية خامسة، ولمدة ست سنوات جديدة، معتمداً على إصلاحات شكليّة تتيح الفرصة أمام أكثر من مرشح للتنافس على منصب رئيس الجمهورية، تعالت الأصوات المعارضة متذمرة من حالة الجمود وانعدام التعددية، والتي أتاحت بقاء مبارك كل هذه الفترة في السلطة. وندد المعارضون بطريقة ترشح مبارك للرئاسة وحدوث حالات تزوير جعلت من العملية الانتخابية كلها مسرحية لا هدف لها سوى التصوير للداخل والخارج بأن هناك "انتخابات نزيهة" و"مرشحين منافسين"، وأن مبارك فاز ضمن "ظروف عادية" وأن الشعب يريده "رئيساً لفترة قادمة". لقد كان النظام يناور ويلجأ إلى تغيير شكلي للقوانين، وإلى شرعنة التزوير للالتفاف على هذه المطالب، بغية ضمان بقاء شخص مبارك في السلطة مدى الحياة. وبدا واضحاً بعد انتخابات 2005، ان مبارك باقٍ، وأنه لا أفق يلوح بالإصلاح السياسي والتعددية الحزبية والتغيير، وهكذا لم يحدث التغيير المنشود، وظل مبارك رئيسا للبلاد، وبقيت السلطات كلها مجتمعة في يده، بل زادت عليها صلاحيات جديدة، "مظاهر تركيز صلاحيات الرئيس أنه يُعين رئيس الوزراء ويعزله، كما أن الوزراء يخضعون له عموماً، ولا سيما وزراء الدفاع والخارجية والداخلية، كما يعين قائد الجيش ورئيس المخابرات العامة ورؤساء الجامعات الرسمية والمحافظين" (3).

لقد ظهرت أجيال من المصريين وهي لم تعرف رئيساً للبلاد سوى حسني مبارك، فالرجل الذي تسَلم السلطة خلفاً للرئيس السابق أنور السادات، والذي اغتيل في عملية لتنظيم "الجهاد" المتطرف عام 1981، ظل ممسكاً بمقاليد السلطة ومحتلا منصب الرئاسة، متذرعاً بالحفاظ على وحدة البلاد وسلامة الشعب، والدفاع عن الاستقرار وتوطيد الأمن ومحاربة الإرهاب، بينما استمرت المشاكل الاقتصادية بالتفاقم وتزايدت معدلات الفقر، وغابت التنمية وانتشرت البطالة، وظهر الانسداد السياسي

(2) بشارة، عزمي: ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير. الجزء الأول. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2016. ص 108.
(3) المصدر السابق ص 108.

كبيراً أمام الجميع، وخصوصاً فئة الشباب. وهكذا بات الجميع ينتظر الانفراج السياسي وظهور نظام ديمقراطي تداولي حقيقي، "طول البقاء في السلطة مع القهر الشديد، سواء بدعاوى الأمن أو دعاوى الاستقرار، عطّل تواصل الأجيال في كل نواحي الحياة في مصر، ونتيجة هذه العملية ـ التفريغ والتجريف ـ لم يعد ممكناً أن يحدث انتقال سهل من رجل إلى رجل في طلب استمرار طبيعي. لا يحتاج البلد إلى انتقال فقط، ولكن إلى فترة إنتقالية" (4).

وكان واضحاً للجماهير بأن مبارك لا يخطط للتخلي عن السلطة أبداً، بل يريد البقاء على رأسها مدى الحياة، وإن كانت قد حُددت فترة رئاسته الخامسة بست سنوات جديدة، أي من عام 2005 إلى عام 2011، مع وجود إشارات واضحة ومساع حثيثة حول تأهيله لنجله جمال، سياسياً وجماهيرياً، ليخلفه في المنصب. وبدأ مشروع تأهيل مبارك لابنه القادم من عالم المال والأعمال والبنوك، يلفت أنظار الشعب المصري ويخلق حالة من الحنق وعدم الارتياح، فيما تسارعت خطوات تسليم جمال مبارك لكل من الملف السياسي المتمثل في الحزب، والملف التنفيذي المتمثل في الحكومة، "ظهر جمال مبارك كأمين للجنة السياسات في مؤتمر الحزب الوطني سنة 2002، وألصق باسم الحزب الوطني شعار "فكر جديد"، وبدت العبارة الموحية كأنها كلمة السر وشفرة صعود جمال مبارك، ورغم أن مبارك الابن بلا صفة تشريعية ولا تنفيذية، فقد بدأ من وقتها في قيادة اجتماعات تضم رئيس الوزراء نفسه، ثم كان قرار تشكيل حكومة أحمد نظيف في يوليو 2004 بضغط مباشر من جمال مبارك، وسيطر رجاله ـ في لجنة السياسات ـ على المجموعة الاقتصادية كلها" (5).

وفي الوقت الذي كان فيه مبارك الأب ينفي في الأحاديث الصحفية واللقاءات والمناسبات نيته توريث ابنه منصب رئاسة الجمهورية، تسارعت وتيرة حركة تأهيل جمال مبارك، ووضع أهم الملفات السياسية والاقتصادية في يده، وإشرافه، شخصياً ونيابة عن والده، على سير عمل الحكومة ومؤسسات الدولة، والتخطيط للسياسات العامة ضمن نطاق الحزب الوطني الحاكم، كل ذلك كان يوحي بجديّة عملية التوريث،

(4) هيكل، محمد حسنين: مبارك وزمانه: ماذا جرى في مصر ولها. دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الثالثة 2013. ص 357.

(5) قنديل، عبد الحليم: الأيام الأخيرة. دار الثقافة الجديدة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2008. ص 33 و34.

وبأن هناك مخططاً وجدولاً زمنياً لذلك، وأن مبارك الأب ماض في طريق توريث السلطة لابنه، عكس كل التصريحات التي تنفي مخطط التوريث، "ورغم أن مبارك الأب حزم أمره في النهاية للترشح في الانتخابات الرئاسية عام 2005، بعد أن تبين صعوبة ترشح ابنه وقتها، إلا أنه بدأ الانسحاب خطوة وراء أخرى من ممارسة سلطاته وصلاحياته تاركاً إياها لابنه، مكتفياً بممارسة طقوس منصبه فقط.. ولذلك كانت القرارات الاقتصادية والاجتماعية المهمة يتخذها الابن بعد مشاورة المجموعة الصغيرة المحيطة به، وكانت حكومة د. نظيف تتولى فقط الإعلان عن هذه القرارات بعد التوقيع عليها" (6).

وبناء على ما سبق، فقد تأكد لدى القوى والأحزاب السياسية المعارضة، والشخصيات المستقلة، والنشطاء المدافعين عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولدى القوى الشبابية المتطلعة إلى التغيير والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة، بأن الرئيس القادم سيكون جمال مبارك، ابن الرئيس الحالي، وأن هذا الشاب وعهده سيكونان بمثابة استمرارية لحكم ونظام الأب وعهده، وأنه لا جديد ولا انفراجة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والخدمية، ولا تداول للسلطة أو انتقال سلمي للحكم من شخص ومنهج لشخص ومنهج آخر، بل إن "الاستمرارية"هي التي ستكون عنوان المرحلة القادمة من حكم مصر، وهو ما زاد من حالة التذمر والاحتقان، وتعميق العداء لمبارك والمجموعة السياسية والاقتصادية المحيطة به، والتي يحاول الابن جمال مبارك توطيد أركانها وفرضها على الشعب، دون اللجوء إلى الانتخاب والترشح وفق النظام الديمقراطي المعمول به في الدول الحديثة والمتقدمة. لقد رفض الشارع المصري، وخاصة قواه المعارضة النشطة، مشروع التوريث بشكل قاطع، وبدأ في تنظيم صفوفه واستغلال كل منبر ومناسبة لتوضيح موقفه الرافض لعملية التوريث والاستمرارية لعائلة مبارك في الحكم.

(6) شهيب، عبد القادر: الساعات الأخيرة في حكم مبارك. دار أخبار اليوم. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011. ص 17.

2ـ الحزب الوطني واحتكار الحياة السياسية:

مثلّ الحـزب الـوطني الحـاكم، الواجهـة السياسـية لنظـام مبـارك. فهـو حـزب الـرئيس والسلطة، وهو المشرف على أجهزة الأمن والشرطة، وهو الـذي يقـود التحـالف الواسـع مع رجال الأعمال ويدير ملفات التخطيط ومنح التصاريح للمشاريع الكبيـرة على أسـاس الولاءات والامتيازات المتبادلـة؟ لقـد أرادَ نظـام مبـارك أن يُحكّـم قبضـته على الدولـة ومؤسساتها من خلال واجهة سياسية، هي الحزب الوطني، الذي أصـبح متحكمـاً بكـل الملفات، من خلال اللجان التي أسسها وأوكل مسؤولية متابعتها للمقربين من الرئيس ونجله.

كذلك أنيط بهذا الحزب أن يحتوي الجماهير ويسيطر على الحياة السياسية عبـر نسـج شبكة مصالح ومحاباة في كل المناطق، وبين كـل الفئـات، كمـا كُلـف الحـزب الـوطني بمهام حرمان كل القوى والأحزاب السياسية الوطنية الأخرى من التمثيل الحقيقـي في البرلمان والمجالس المحلية، وذلك عبر التزوير وشراء الولاءات، واستخدام كـل إمكانيـات ومقـدّرات الدولـة في السـيطرة والتـأثير على النـاخبين. ورغـم أن النظـام السياسـي المصـري، قانونيـاً ودسـتورياً، كـان يقـول بالتنـافس السياسـي بـين القـوى والأحـزاب السياسية، ويضمن العدالة والنزاهـة والتنـافس ضـمن آليـة انتخـاب حـرة، "إلا أنـه ظـل يتكوّن في الواقع من حزب واحد، هو الحـزب الحـاكم الـذي لـم يتصـرف باعتبـاره حزبـاً حاكماً، بل تصرف طوال الوقت باعتباره مالكاً للدولة، بأجهزتها البيروقراطيـة وهيئاتهـا السيادية والاقتصادية، ومصالحها الحكومية والخدمية، ومالكاً للبشر، وظل يُسـخر هـذه الملكية ويستغلها في تجميد الحياة السياسية، وفي الضغط على الأحزاب السياسـية الأخرى، قيادات وأعضاء، وفي الضغط على المواطنين اقتصـادياً وأمنيـاً لإبعـادهم عـن الانضمام إلى أي حزب آخر" (7).

كما وعمد الحزب الوطني إلى اختيار شخصيات اجتماعية وقبليّة ومناطقيّة لترشيحها في الـدوائر الانتخابيـة المختلفـة، دون أن يكـون لهـا أي ولاء سياسـي أو أيـديولوجي أواقتناع بالحزب وبرامجه السياسية والخدمية، وبذلك تمكن الحـزب الـوطني مـن شـراء

(7) فرج، محمد: المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر: الأسباب والتراكمات. من كتاب: 25 يناير: مباحث وشهادات. تأليف: مجموعة مؤلفين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2013. ص 85.

ولاء مرشحيه لتكوين نوع من الأوليغارشية المناطقيّة والقبيّلة، عبر تحويل النائب لأداة طيّعة في يد الحزب، ورفده بالامتيازات والصلاحيات التي يستطيع من خلالها تجميع أكبر عدد ممكن من المستفيدين حوله، وخلق كتلة وظيفيّة، مصالحيّة، وموالية تتمسك بالحزب الحاكم وترفض كل القوى السياسية المعارضة الأخرى، من خلال اللجوء إلى الترغيب وشراء الولاءات، عبر وسائل متعددة منها الحصول على المواد الغذائية الأساسية المدعومة من الدولة، ومواد البناء كالحديد والأسمنت، والحصول على رخص، والحصول على الوظائف للأبناء والأقارب، والحصول على الشقق السكنية والأراضي الزراعية بأسعار مخفضة (8).

وفي السنوات الأخيرة التي سبقت الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في يناير/ كانون الثاني 2011، والتي انتهت بتنحي مبارك عن الحكم، ازداد الحزب الوطني الحاكم فساداً واستهتاراً بالناس، وحصل انسداد سياسي كبير جراء تزوير الانتخابات وحرمان القوى والأحزاب السياسية من التمثيل البرلماني. لقد حدث التزوير في أفضح صوره في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2010، عندما اكتسح الحزب الوطني الحاكم انتخابات مجلس النواب، ولم تنجح المعارضة، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، في الحصول على أي تمثيل حقيقي ومؤثر. فقد حصل الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس، وأصيب المواطنون بالإحباط، نتيجة التزوير العلني وعدم قدرة القضاء على منع التزوير، على الرغم من إشرافه المباشر على الانتخابات (9).

ومن هنا فقد كان الحزب الوطني واجهة سياسية لتحالف العائلة مع رجال المال والأعمال، ذلك التحالف الذي أدارّ مصر في عهد مبارك، وبدا أكثر بروزاً وتغوّلاً واستهتاراً في السنوات العشر الأخيرة من عمر نظامه. لقد كان هذا الحزب بمثابة المؤسسة السياسية الوحيدة المسموح لها بالعمل السياسي العلني، وأُجبرت كل إمكانات ومقدّرات الدولة لخدمته، وسيطرت نخبه على وسائل الإعلام وهيئات التطوير

(8) أنظر: فاروق، عبد الخالق: اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974 ـ 2010). مكتبة الشروق الدولية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011. ص 35.

(9) أنظر: عبد الرحمن، أسامة و محمد حسن، ميسرة: تساؤلات حول الثورة: الإخوان، السلفيون، الدولة المدنية، الليبرالية: جدل ما بعد ثورة 25 يناير. دار زهور المعرفة والبركة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011. ص 49. وكذلك: أمين، جلال: ماذا حدث للثورة المصرية: أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل. دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011. ص 125 و126.

والتحديث، وبرامج رعاية المرأة والثقافة والآثار في البلاد. كما عمل الحزب عبر "لجنة رسم السياسات"، والتي تولى أمانتها جمال مبارك نجل الرئيس والوريث المنتظر، على توزيع المشاريع الاقتصادية والصفقات على الدوائر القريبة من الحزب والموالين للنظام والحكومة، وتم التضييق على بقية القوى السياسية والأصوات المعارضة، هذا فضلا عن عمليات التزوير وشراء الولاءات والذمم التي كانت تحدث في الانتخابات، والتدخل في التعيينات في سلك الشرطة والقضاء، ومراقبة المواطنين، ومنح الشرطة وقوات الأمن كل الصلاحيات في التنكيل بالناس، وحماية أفرادها من المحاسبة والملاحقة القانونية.

3ـ تفاقم القمع وتغوّل الأجهزة الأمنية:

اتسمت السنوات الأخيرة من حكم حسني مبارك ونظامه بتغوّل الأجهزة الأمنية والشرطيّة، وارتكاب انتهاكات واضحة وكبيرة بحق المواطنين. فقد شهدت البلاد حالات اعتقال واعتداء على المواطنين، وإجراءات الحبس الاعتباطي بدون مذكرات توقيف، فضلا عن التعذيب الذي أصبح سمة من سمات الأجهزة الأمنية والشرطيّة، في ظل غياب الرقابة على عملها، وعدم محاسبة ضباط الشرطة على التجاوزات التي يرتكبونها في حق المواطنين، بحيث "أصبح احتكار استخدام وسائل القوة والعنف من الصور الأساسية للسلطة السياسية في مصر.. وأصبح غالبية المواطنين ينظرون إلى الدولة المصرية على أنها دولة بوليسية" (10).

واعتمدت الأجهزة الأمنية القمعية على قانون الطوارئ في تبرير ممارساتها بحق المواطنين وانتهاك حقوقهم، متمتعة بنوع من الحصانة من المحاسبة والملاحقة. وقد شهدت السنوات والأشهر الأخيرة من حكم نظام مبارك انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان وللحريات العامة، حيث تزايدت حالات الاعتقال والتعذيب والاعتداء على المواطنين، دون أن تقوم الأجهزة الأمنية بالاستناد على أي مبرر قانوني لذلك، غير قانون الطوارئ، مع انعدام ثقافة الاعتذار أو التحقيق والمحاسبة في حال ثبوت ارتكاب التجاوزات وأعمال التعذيب بحق المواطنين، "في ظل قانون الطوارئ عانى

(10) حميد، سعد عبد القادر: الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر. (المجلة السياسية والدولية). مجلة فصليّة محكّمة صادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة المستنصرية، بغداد، العراق. العدد المزدوج 35 و36 لسنة 2017. ص 1176.

المواطن المصري الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره، ومن هذه الأحداث حادث مقتل الشاب خالد محمد سعيد، الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الإسكندرية في 6 يونيو/حزيران 2010" (11).

ورغم كل المناشدات والمطالبات التي تقدمت بها الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن التعبير والحريات العامة، برفع قانون الطوارئ كمقدمة لانتزاع الصلاحيات الممنوحة للأجهزة الأمنية والشرطيّة، وإخضاعها للقانون والمحاسبة، إلا أن النظام كان يرفض ذلك ويصر على إبقاء هذه الأجهزة طليقة الأيدي في ملاحقة الناس، لتكون سيفاً مسلطاً على رؤوس المواطنين، ومنحها هامشاً أكبر للتحرك وحرية الاعتقال والحبس والاعتداء على المواطنين لمجرد الاشتباه فقط، بعد التخلي عن الوعود التي أطلقها الرئيس مبارك بالتخفيف من حالة الطوارئ وصولاً إلى إلغائها، حيث جرى تمديد حالة الطوارئ لمدة عامين من قبل البرلمان في 12 مايو/ أيار 2010 (12).

وظهر من موقف الحكومة والبرلمان والحزب الوطني في التمسك بقانون الطوارئ والاعتماد عليه في منح الأجهزة الأمنية والشرطيّة صلاحيات أوسع لقمع المواطنين والاعتداء عليهم، مدى الاستهتار الكبير بحقوق الإنسان المصري، والإصرار على مصادرة حرياته، والمضي قدماً في طريق الديكتاتورية والانفراد بالسلطة، ورفض كل أشكال المحاسبة والشفافية وملاحقة المتجاوزين الذين يعتدون على المواطنين ويصادرون حقوقهم وحرياتهم. لقد زادت الهوّة بين المواطنين وأجهزة الدولة، وبدت الدولة غير عابئة بما يحدث للمواطن من اضطهاد وظلم، وتردٍ في مستوى معيشته وانعدام فرص العمل وغياب الحريات، "القانون كان غائباً غياباً يكاد يكون تاماً، بل لقد كف النظام عن التظاهر بوجوده، رجال الشرطة لا يحمون إلا الممسكين بالسلطة، ولا يقبضون إلا على من يُغضب الحكام. والقضاء يأتمر بأمرهم (أو هكذا يتحول الأمر

(11) عبد الرحمن، أسامة و محمد حسن، ميسرة: تساؤلات حول الثورة: مصدر سبق الإشارة إليه. ص 46.
(12) أنظر: بشارة، عزمي: ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير. الجزء الأول. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 346.

بالتدريج)، فإذا حدث ووقف القضاء ضد أصحاب السلطة، تم تجاهل الحكم وكأنه لم يكن" (13).

وبقيت الأوضاع بهذا السوء حتى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 25 يناير/كانون الثاني 2011، حيث كان واضحاً تحول النظام إلى أقلية أوليغارشية مستهترة ومنعزلة عن الشارع، لا يهمها سوى الاحتفاظ بالامتيازات الممنوحة لها، والبقاء في السلطة، وضمان هذه الاستمرارية بالاعتماد على إمكانات ومقدرّات الدولة، والتي أصبحت مجيّرة بالكامل لصالح توطيد أركان النظام، وحماية امتيازات ومناصب رجاله، وضمان الاحتفاظ بالسلطة وتوريث الحكم لنجل الرئيس، "ما ساعد على تردي الأوضاع قبل الانتفاضة، تلك المعادلة التي طبقها حبيب العادلي وزير الداخلية، القائمة على أن الأولوية للأمن السياسي لا للأمن الجنائي. أي باختصار، الأهم هو الحفاظ على أمن النظام على حساب أمن المواطن. وقد أسفر ذلك ـ عبر السنين ـ عن تنامي ما يمكن تسميته جيش البلطجية الاحتياطي، الذي أدّى دوراً بارزاً في الأحداث الأخيرة" (14).

4ـ تدني مستوى المعيشة وفشل التنمية:

تفاقمت الأزمات الاقتصادية والمعيشية في مصر، وبشكل خاص في العقد الأخير من عهد مبارك، حيث السياسات التي تميّزت بتبني منهجيات الخصخصة التي أدت إلى بيع شركات القطاع العام الصناعية والتجارية والخدمية، واللجوء إلى الديون الخارجية وتقييد البلاد بمعاهدات اقتصادية مجحفة. هذه السياسات فشلت في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، ولم تساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين وإنقاذهم من البطالة المتفاقمة. لقد شهدت مصر ترديّاً واضحاً في أحوال الناس الاقتصادية، وتضخما اقتصاديا وتراجعاً في القوة الشرائية للمواطنين، وظهور حالات الفساد المالي، وازدياد معدلات الجريمة، بالإضافة إلى فشل مؤسسات الدولة في استيعاب خريجي الجامعات والمعاهد والأعداد الجديدة التي تدخل سوق العمل، نتيجة انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، وهو الأمر الذي أدى إلى

(13) أمين، جلال: ماذا حدث للثورة المصرية: أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 78.

(14) عبد الفضيل، محمود: مقدمة كتاب الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. تأليف: مجموعة مؤلفين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2012. ص 16.

تفاقم الفقر وتفشي البطالة، وانكماش الطبقة المتوسطة. وجراء ذلك اتضحت بشكل أكبر علامات الاستياء وتذمر الشعب وحنقه على الفشل الاقتصادي وبروز مظاهر الفقر لدى أعداد كبيرة داخل المجتمع المصري (15).

وعانى قطاع الشباب من السياسة الاقتصادية لنظام مبارك، والتي لم تراع مطالب الشباب وحاجته للعمل وبناء أسرة وحياة كريمة. وجراء انعدام فرص العمل وصعوبة الحصول على مسكن جيد، وانتشار البطالة والفساد والمحسوبية وإهمال القطاع الشبابي وتركه دون رعاية وعمل وتوجيه، تنامت حالة الحنق والغضب تجاه النظام الذي بدا مستهتراً بالشباب غير مبال بمتطلباته وطموحاته، مواصلاً سياساته الاقتصادية الفاشلة، ومن هنا فقد "ظهرت انعكاسات البطالة على الشباب، وأصبح ذلك جلياً من خلال انعدام دخل الشباب العاطلين عن العمل، مما استتبع معه عجز الشباب عن إشباع حاجاته الأساسية، وتأجيل الكثير منها ومنها الزواج، بالإضافة إلى شعور الشباب باليأس والاكتئاب والإحباط، وافتقاد الشباب الثقة في مؤسسات الدولة" (16).

ولم تكن البطالة والتضخم، وانعدام فرص العمل والسكن وانتشار الفساد هي فقط السمات السلبية للسياسة الاقتصادية لنظام مبارك، ولكن في نفس الوقت زادت الديون على البلاد، وأصبحت الحكومة تستدين بشكل مستمر بغية الحفاظ على حالة الاستقرار الهشة، وهو الأمر الذي أدى إلى ترسخ واقع الركود والتضخم وابتلاع الديون لكل نمو بدا أنه يتحقق هنا أو هناك، "غرقت مصر في الديون الخارجية والداخلية، حيث بلغ إجمالي الدين المحلي 670,7 مليار جنيه في عام 2008، فيما بلغ الدين الخارجي 8,33 مليارات دولار، وتجلى خطر الديون في التهامها أكثر من ثلث الموازنة العامة للدولة" (17).

---

(15) للمزيد عن سلبيات السياسة الاقتصادية للنظم، يُنظر: فرج، محمد: المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر: الأسباب والتراكمات. من كتاب: 25 يناير: مباحث وشهادات. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 84.

(16) عبده، ابراهيم اسماعيل: قضايا الشباب في الخطاب السياسي: دراسة حالة مصر. مركز المحروسة للنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2010. ص 121 و123.

(17) ياسين، عبد القادر: مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية. من كتاب: 25 يناير: مباحث وشهادات. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 48.

وأشارت الدراسات الاقتصادية إلى الأخطاء الكبيرة في السياسة الاقتصادية للحكومة في عهد مبارك، حيث إن سياسات الحصول على القروض من البنك الدولي، والاعتماد على الديون الخارجية، واللجوء لمزيد من الخصخصة، وبيع أصول ومرافق القطاع الحكومي العام، قد انعكست سلباً على المواطن ومستوى معيشته، ولم يستفد المواطن من الخصخصة والديون، بل تحمل نتيجة فشل سياسة الحكومة الاقتصادية المزيد من الضرائب والغلاء وانعدام فرص العمل والخدمات، نتيجة تنفيذ الحكومة المصرية الكامل "لسياسة حرية السوق وفلسفة صندوق النقد الدولي" (18).

وبدا الانهيار الاقتصادي وشيكاً وملموساً قبيل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مصر بأشهر قليلة، حيث لوحظ ارتفاع نسبة الفقر وتدني المعيشة وتبخر الدخل مع الغلاء الكبير والأسعار المرتفعة لكل المواد الأساسية، "بحلول أواخر 2010 أصبح حوالي 40% من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر، أي يعتمدون على دخل قومي يعادل حوالي 11 جنيه مصري في اليوم لكل فرد، ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة" (19).

وظهر المشهد العام قاتماً للغاية، حيث السواد الأعظم من الشعب يعيش في فقر واضح، دون وجود أي أفق للتغيير والانتعاش الاقتصادي، مع انتشار الأمراض وتدني مستوى التعليم، وهو الأمر الذي انعكس أيضا على مكانة مصر في العالم، والتي بدأت تحتل أسفل سلم الإحصائيات الدولية من حيث مستويات الفقر والفساد وسوء الرعاية الصحية، فقد أشارت الإحصاءات إلى وجود "48 مليون فقير منهم مليونان ونصف المليون يعيشون في فقر مدقع و 12 مليون مصري بدون أي مأوى، ومنهم مليون ونصف مليون يعيشون في المقابر، وهناك فساد منهجي أدى إلى وجود قضايا فساد تزيد قيمتها جميعاً على أكثر من 39 مليار جنيه خلال عام واحد فقط، بالاضافة إلى المركز 115 بين 119 دولة في تقرير التنافسية العالمية من حيث الفساد الحكومي، وهناك أكثر من ثلاثة ملايين شاب عاطل ونسبة البطالة بين الشباب تجاوزت 30%،

(18) أنظر: أمين، جلال: قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك. دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2012. ص 161.

(19) عبد الرحمن، أسامة و محمد حسن، ميسرة: تساؤلات حول الثورة: مصدر سبق الإشارة إليه. ص 47.

والمركز الأخير من 139 دولة في معدل الشفافية، وأعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم بواقع خمسين طفل كل 1000 ولادة " (20).

كما تراجع قطاع التعليم وتدنى مستواه، وغاب الإبداع وروح الابتكار والبحث العلمي، وبذلك لم تحتل أي جامعة مصرية أي مرتبة ضمن أفضل 500 جامعة دولية. ومع غياب مبدأ العدالة في تأمين فرص العمل ونظام التعيين حسب الخبرة والمؤهلات العلمية، تراجع احترام وتقدير المواطنين للعلم وللشهادات الأكاديمية، وبدا أن الحصول على المال هو الهدف الأسمى في الحياة، وليس المكانة العلمية والتحصيل الدراسي، "لقد خسر المصريون في عهد مبارك مكتسبات اجتماعية واقتصادية عديدة، تأثرت فيها روح الانتماء وانخفضت الخصائص السكانية لأبناء الوطن، فانهار التعليم بجميع مكوناته، كما تم وأد الموهوبين وتقييد أفكار المبدعين وأساتذة الجامعات والعلماء الذين راح بعضهم يبحث عن عمل إضافي حتى يتمكن من تلبية مطالب العيش بشكل كريم" (21).

ورغم الانهيار الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة وتفشي الفساد والمحسوبية، وترد الخدمات وزيادة الفجوة بين سوّاد الشعب والطبقة الغنية المستأثرة بالمناصب والمشاريع وفرص العمل الجيدة، إلا أن النظام لم يهتم بكل ذلك، بل مضى في تنفيذ برامجه الاقتصادية المتمحورة حول خصخصة القطاع العام، واستجلاب المزيد من الديون الخارجية. وبدا أن النظام لا يهتم أبداً بالحالة الاقتصادية للمواطنين والمعاناة الكبيرة في توفير المواد الأولية للمعيشة من غذاء وكساء وتدفئة، رغم كل الإشارات التي تتحدث عن حالة التذمر والحنق والاستياء لدى الشعب المصري. لقد كان الاستهتار واللامبالاة هما السمة البارزة لنظام مبارك، والذي ابتعد عن هموم الناس، وبنى حول نفسه ورجاله سورا من الأجهزة والمؤيدين الذين انشغلوا بتلميع صورته وتشويه صورة المعارضين ونشطاء حقوق الانسان.

([20]) هاشم، صلاح: ثورات الجياع: قراءة سوسيولوجية للثورات في تاريخ مصر. شركة الأمل للطباعة والنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015. ص 162.

([21]) المصدر السابق. ص 152 و153.

5ـ الأزمة الاجتماعية وتعميق الفوارق الطبقية:

خلقت سياسة نظام حسني مبارك أزمات اجتماعية واضحة، ورسخت الفوارق الطبقية بين المواطنين، حيث بدت الهوة سحيقة بين الطبقة الفقيرة والمتوسطة الآخذة في الانكماش، والطبقة الغنية الصغيرة ولكن المتحكمة في السلطة السياسية، والمسيطرة على مفاصل الاقتصاد، والمتمتعة بالامتيازات عبر شبكات الولاءات والفساد والمحسوبية. لقد أدى تغوّل هذه الطبقة الصغيرة الغنية ذات السلطة والكلمة، إلى تعزيز حالة الغضب والحقد على النظام، التي ساهمت في تغذية هذه الفئة الغنية المستهترة، وترك الأغلبية الفقيرة، دون رعاية أو اهتمام. كان الاستياء والتذمر يتصاعد يوماً بعد يوم بسبب "تراجع مستوى معيشة طبقات عديدة، وزيادة الفوارق الاجتماعية والطبقية بشكل صارخ، وحالة القلق التي استبدت بأغلبية المصريين حول مستقبل بلادهم السياسي" (22).

لقد تمادت الطبقة الغنية في اكتناز المزيد من الثروة، محتمية بالسلطة ومؤسساتها، ومستخدمة كل آليات الفساد والتربح، بغية تحقيق المزيد من المكتسبات على حساب الملايين من الفقراء والمعدمين، لذلك فقد كان خروج الجماهير على نظام مبارك أيضاً خروجاً على هذه الطبقة الفاسدة، وعلى رجالات النظام الذين دافعوا عن هذه الطبقة وتركوا الشعب يعاني من ظلمها وفسادها (23).

لوحظ تفاقم الظواهر الاجتماعية السلبية من فقر وتفاوت طبقي، وتزايد مدن الصفيح والأحياء العشوائية، كما وانتشرت الآفات الاجتماعية من تجارة المخدرات وحوادث القتل، وخصوصا ما تعرف بحوادث "قتل الشرف". لقد بدا المجتمع المصري مثقلاً بالظواهر السلبية يعاني من التهميش والإهمال وعدم الرعاية والمتابعة، الأمر الذي أدى إلى انتشار مظاهر العنف الأسرية، وزيادة حالات الطلاق، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن 70% من حوادث القتل وقعت في نطاق الأسرة، حيث ارتكب الآباء نحو 18% من قتل بناتهم، بينما قام 70% من الأزواج بقتل الزوجات، وقام 3% من الأبناء

(22) شهيب، عبد القادر: الساعات الأخيرة في حكم مبارك. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 23.
(23) للمزيد عن العلاقة بين تصرف طبقة الأغنياء وتنامي الغضب الاجتماعي على نظام مبارك، ينظر أمين، جلال: مصر والمصريون في عهد مبارك (1981 ـ 2011). دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011. ص 11.

بقتل أمهاتهم. كذلك سجلت زيادة في حالات العنف ضد المرأة. كما ارتفعت معدلات الطلاق، التي بلغت حالة طلاق واحدة كل 6 دقائق، أي 240 حكم طلاق يصدر كل يوم (24).

ونتيجة إهمال السلطات للمواطنين ومصالحهم، تراجعت آليات حماية المواطن وضمان ومراعاة سلامته، وغابت المحاسبة ونظام المتابعة وفحص جودة ومعايير سلامة المشاريع، وهو الأمر الذي تسبب في كثرة حوادث انهيار المباني واصطدام القطارات وغرق العبارات، ومقتل الآلاف من المواطنين، وبشكل خاص في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، "في 5 سبتمبر/أيلول 2005، قُتل 47 شخصاً، بينهم ممثلون ونقاد في مسرح أبو سويف. وفي يناير/كانون الثاني 2004، تحطمت طائرة من طراز بوينغ 737 استأجرتها شركة سياحية مصرية، وقُتل في الحادثة طاقم الطائرة و134 سائحاً فرنسياً كانوا على متنها. وفي 3 فبراير/شباط 2006، غرقت عبّارة "السلام بوكاشيو 98" في البحر الأحمر، التي تعود إلى شركة يملكها ممدوح إسماعيل، فنجا من حادث الغرق 375 راكباً فقط من أصل 1400 راكب، منهم طاقمها .. وفي سبتمبر/أيلول 2008 قُتل 100 شخص بانهيار صخري في حي الدويقة العشوائي غير المعترف به عند سفح جبل المقطم" (25).

كما وظهرت أحياء عشوائية كبيرة انتشرت فيها الآفات الاجتماعية من فقر وبطالة وتجارة واستهلاك المواد المخدرة، وأعمال الجريمة المنظمة، وانتشار الفكر الأصولي الجهادي وسيطرة المجموعات التكفيرية. لقد أهملت الحكومة تلك الأحياء عن قصد، وتركتها في حالها دون وجود أي مخطط هدفه تحسين ظروف حياة المواطنين وتأهيلهم والتصدي للآفات الاجتماعية التي تفشت فيها، ومن هنا فقد "تعايش النظام الحاكم مع بؤس أحياء الفقر، ونشوء نظام "الفصل الاجتماعي"... وتسامحت الحكومة حتى مع تفشي الجريمة والعنف والتدين الأصولي في أرجائها" (26).

---

(24) أنظر: ليلة، علي: لماذا قامت الثورة؟. بحث في أحوال الدولة والمجتمع. كتاب الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. تأليف: مجموعة مؤلفين. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 33 و34.

(25) بشارة، عزمي: ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير. الجزء الأول. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 202 و203.

(26) المصدر السابق. ص 208.

ومن بين الظواهر الاجتماعية السلبية التي ظهرت وتفاقمت في سنوات حكم مبارك الأخيرة، عزوف قطاع الشباب عن المشاركة في السياسة والانضمام إلى الأحزاب والقوى السياسية. فحالة الاحباط واليأس دفعت الشباب إلى اهمال المشاركة السياسية، والانصراف عن الحياة الحزبية، لوجود يقين بأن ذلك لن يدفع إلى التغيير وتحسين الواقع المعاش، أو الاطاحة بالنظام سلمياً، عبر الانتخابات وآليات التحول الديمقراطي المعروفة. لذلك نجد أن نسبة قليلة جداً من الشباب انضمت للأحزاب السياسية، فيما بدت الأغلبية الساحقة خارج الحياة السياسية والحزبية، "لم تستطع الأحزاب السياسية استيعاب الأجيال الجديدة من الشباب، إذ يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2010 إلى أن عضوية الأحزاب السياسية تشكل (2,2%) فقط من أنشطة مشاركة الشباب المجتمعية في مصر، ويشكل المشاركين في الأحزاب السياسية (0,12%) فقط من إجمالي الشباب في الفئة العمرية (18ـ29 سنة)" (27).

لقد أدى تفاقم الحرمان السياسي والاجتماعي لفئات واسعة من المواطنين وانتشار الفساد الاقتصادي والسياسي، وسوء إدارة البلاد وتراجع مستوى المعيشة وانتشار الفقر والفاقة، إلى ظهورعدد من الحركات الاحتجاجية، كرد فعل على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي طالبت برحيل النظام وكل رموزه، ورفعت شعار "التغيير" وليس الإصلاح. وكانت "الحركة المصرية من أجل التغيير/كفاية " التي تشكلت نهاية 2004، وطالبت برحيل النظام وإجراء تغيير سياسي سلمي حقيقي للسلطة، قد رفعت شعاري "لا للتمديد"، و"لا للتوريث". وفي فترة لاحقة تشكلت "حركة شباب 6 أبريل"عام 2008، والتي تعتبر بداية تشكيل الحركات الاحتجاجية التي تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي، وكانت أهم مطالبها تحقيق العدالة" (28).

وكخلاصة نرى أن المعاناة الاجتماعية من سلطة فاسدة لا تعبأ بالناس وبمشاكلهم الاجتماعية، بل على العكس تمضي قدماً في النأي بنفسها، وبالفئة التي تؤيدها، عن سواد الشعب، ولا تلجأ إلى وضع أي خطط أو برامج عاجلة لتحسين أوضاع المواطنين ومعالجة مشاكلهم الاجتماعية المتفاقمة، كانت احدى أهم العوامل التي

(27) حميد، سعد عبد القادر: الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 1178 و 1179.

(28) عبد الرحمن، أسامة و محمد حسن، ميسرة: تساؤلات حول الثورة: مصدر سبق الإشارة إليه. ص 31 و32.

دفعت الناس إلى الاحتجاج والتمسك بشعار إسقاط مبارك والتخلص من نظامه، وليس منحهما فرصة جديدة للاصلاح والتغيير. لقد عانى الشعب المصري في ظل نظام مبارك، وبشكل خاص في السنوات الأخيرة من حكمه، من اهمال شديد، وهو الأمر الذي أدى إلى التراجع الكبير في مستوى المعيشة، وانتشار البطالة والفقر وتزايد مدن الصفيح، وانعدام شروط الحياة الحرة، وانتشار الآفات الاجتماعية من مخدرات وتطرف وقتل وتخريب للعائلة وللعلاقات الأسرية، فضلاً عن الحوادث والكوارث التي لم تكن لتحدث لولا الفساد والإهمال، وغياب المحاسبة والملاحقة القانونية. كل هذه التراكمات والاحتقانات، كانت وراء تدفق مئات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع للمطالبة برحيل نظام مبارك وكل رموزه، وإحداث قطيعة نهائية مع سياسة إهمال وتفقير ولا مبالاة استمرت لعشرات السنين. لقد كانت الأزمة الاجتماعية وتزايد الفوارق الطبقية بين أبناء الشعب، بمثابة الدوافع والبواعث الرئيسية وراء قرار المصريين الخروج على نظام حسني مبارك والمطالبة بالتغيير الشامل، لا بالإصلاحات الشكلية. بمعنى آخر إن العوامل الداخلية، وليس العوامل الخارجية أو تدخل القوى الأجنبية، هي التي أدت إلى ظهور الاحتجاجات الشعبية، وكانت وراء مشاركة ملايين المواطنين في فعالياتها والتمسك بالتغيير الجذري الشامل.

ثانياً: موقف جماعة الإخوان المسلمين من الاحتجاجات الشعبية:

بدت حركة الاحتجاجات المتقطعة والخافتة في مصر تأخذ شكلاً أكثر تواتراً وقوّة وتركيزاً بعيد المظاهرات التي اندلعت في تونس، وخروج مئات الآلاف من التوانسة إلى الشوارع والساحات والميادين للمطالبة برحيل الرئيس زين العابدين بن علي. وبدأت أصوات الناشطين في مصر، وهم طيف واسع ومتنوع من الشباب المستقلين، ومن أعضاء المبادرات المدنية، والقائمين على صفحات التواصل الاجتماعي (مبادرة كلنا خالد سعيد، حركة كفاية، حركة 6 أبريل، حركة 9 مارس، تيار المستقلين في نادي القضاة ونقابة الصحفيين، والحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيساً لمصر) تعلو أكثر وأكثر، وبشكل خاص على شبكات التواصل الاجتماعي، مطلقين الدعوات الموجهة للمواطنين ومطالبتهم بالتظاهر ضد نظام حسني مبارك، ورفع سقف المطالب

والمجاهرة بالتغيير الشامل الذي يطال النظام ورأسه، أسوة بالتغيير الذي حصل في تونس.

1ـ بداية الاحتجاجات:

تم الاتفاق على تحديد يوم 25 يناير/كانون الثاني 2011 كيوم للتظاهر والاحتجاج والخروج ضد نظام الرئيس حسني مبارك، بعد اتصالات بين النشطاء والقائمين على المبادرات والصفحات المعارضة. ويوم 25 يناير/كانون الثاني صادف عيد الشرطة، لذلك لم يكن اختيار هذا اليوم اعتباطياً، بل رمّز لرفض الناس لسياسات نظام مبارك والتنديد بالممارسات القمعية لقوى الأمن والشرطة ضد أبناء الشعب، والمطالبة بتقديم المسؤولين عن الانتهاكات والخروقات بحق المواطنين للقضاء. وكان قبل ذلك بيوم، أي في 24 يناير/كانون الثاني جرى احتفال بعيد الشرطة، حضره الرئيس مبارك، وألقى فيه حبيب العادلي وزير الداخلية كلمة تباهى فيها بإنجازات الوزارة ضد الإرهاب، واعلن أن قوى الأمن قد ألقت القبض على مفجري كنيسة القديسين في الإسكندرية في الأول من يناير/كانون الثاني 2011، معلناً بأن الجناة أعضاء في جيش الإسلام الفلسطيني المرتبط بتنظيم "القاعدة". ولم ينس وزير الداخلية الإشارة إلى "الأوضاع الحساسة في المنطقة"، و"المؤامرات التي تتعرض لها مصر"، وذكر مخاطر الإخلال بالأمن والاستقرار، وضرورة رفض وإهمال الأصوات التي تدعو للاعتصام والتظاهر، في إشارة إلى دعوات الناشطين الناس الخروج للاحتجاج بعد يوم واحد، أي في 25 يناير/كانون الثاني.

وكانت هناك مخاوف من قبل الناشطين والقوى الشعبية التي دعت للاحتجاج، من عزوف المواطنين عن المشاركة بشكل واسع وكبير في الاحتجاج المنشود، وبذلك ظهوره بمظهر المظاهرة الصغيرة المعزولة، والتي يزيد فيها عدد رجال الشرطة والأمن عن عدد المشاركين، وهو الأمر الذي كان قد تكرر كثيراً، ألا إن المشاركة كانت كبيرة بالمقاييس المعهودة، "لقد بدأت الاحتجاجات في يوم 25 يناير 2011 وذلك عندما تقاطر 20.000 شخص إلى ميدان التحرير في يوم عيد الشرطة، وذلك لاستذكار أحد المعارضين الذين فقدوا حياتهم تحت تعذيب رجال الشرطة والأمن، وقد هتفت

الجموع بالشعارات التي طالبت مبارك بالرحيل وبمحاسبة كل من تورطوا في تعذيب المواطنين ونهب ثرواتهم " (29).

تصدت قوات الأمن والشرطة للمتظاهرين، واستخدمت عناصرها الهراوات والعصي ضد المحتجين، وتدخلت عربات رش المياه، وحاولت عناصر الأمن والشرطة سد الطرق المؤدية إلى موقع الاحتجاج، ومنع الناس من الانضمام إلى المتظاهرين. وبدأت الأخبار تنتشر حول المظاهرة الكبيرة وعنف قوات الأمن والشرطة ضد المحتجين والاعتداء عليهم، ووقوع أعداد كبيرة منهم جرحى واعتقال أعداد أخرى. ومن هنا بدأ المحتجون يتقاطرون إلى ميدان التحرير بغية التمركز هناك، وتحويل الاحتجاج إلى اعتصام جماهيري مفتوح. وكان قرار اقتحام ميدان التحرير والتمركز فيه، واستقطاب أكبر عدد ممكن من المشاركين، لتكوين حشد جماهيري كبير، تحولاً كبيراً ونوعيّاً في مسيرة الاحتجاجات على نظام مبارك، "أدى اقتحام ميدان التحرير إلى تشجيع الناس من الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبينهم المثقفون والفنانون، إلى تفادي الحواجز الأمنية وإلى الانضمام إلى المتظاهرين، على الرغم من صدور أوامر بمنع انضمام متظاهرين جدد باستخدام القوة التي لم تتعد وسائلها الهراوات. وفي الحقيقة، لم تكن قوّات الأمن قادرة على تصوّر عناد المتظاهرين وقدرتهم على اختيار طرق التفافية بطريقة سهلة" (30).

وفي الميدان بدأ النشطاء والشباب الذين دعوا إلى الاحتجاجات، بالتفكير في وسائل إبقاء المحتجين في الميدان لأكبر فترة ممكنة وتحويل المظاهرات إلى اعتصام مفتوح متواصل، ومن هنا جاءت أهمية الوقوف على المسائل اللوجستية من تأمين الأكل والشرب والمأوى، بغية الإبقاء على قوّة وزخم الاحتجاج ومظاهره من شعارات وحركة، وخطب لشخصيات فنية ورياضية وثقافية معروفة، وأغان وأشعار حماسية، وألعاب نارية. كذلك بدأت اللجان الشعبية بالتشكّل بغية ضبط المحتجين والإشراف على إيقاع الاعتصام والتظاهر، واختيار الشعارات الحماسية وتمثيل الجموع أمام وسائل

(29) Nordhausen, Frank: Ägypten: Die Sieger des Tahrir- Platzes. Ein Beitrag von dem Buch: Die arabische Revolution. 2 Aufrtag. Ch Links Verlag. Berlin, Deutschland. S 39 und 40,

(30) بشارة، عزمي: ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير. الجزء الأول. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 390.

الإعلام والحكومة وقوات الأمن، والإشراف على قضايا الانضباط والنظام. أما في جانب السلطة، فقد بدا الاضطراب والارتباك واضحاً على الخطاب الرسمي، والذي ظهر أن قسماً منه يرجح التهدئة والحوار مع المحتجين، والقسم الآخر، وخصوصاً وزارة الداخلية، يميل إلى مزيد من التصلب والتشدد واستخدام القوة والعنف ضد المحتجين، الذين وصفوا بالمشاغبين والخارجين عن القانون، وأعداء لوزارة الداخلية التي تحمي مصر من الأعداء، حسب تصريح وزير الداخلية لوسائل الإعلام ليلة 25 يناير/ كانون الثاني (31).

2ـ الموقف المتردد لجماعة الإخوان المسلمين:

عقب تمكّن الجماهير من اقتحام ميدان التحرير والتمركز فيه، وانضمام أعداد كبيرة من المواطنين للمحتجين في الميدان، وخروج مظاهرات واحتجاجات واعتصامات أخرى مؤيدة لهم في العديد من مراكز المحافظات والمناطق المصرية، بدأت القوى والأحزاب السياسية، تعلن تباعاً تأييدها للمتظاهرين ولحركة الاحتجاجات، مع بقاء موقف جماعة الإخوان المسلمين، وهي كبرى الحركات الجماهيرية المنظمة، غامضا وغيرواضح. وبات الجميع يترقب موقف الإخوان الرسمي من حركة احتجاجات 25 يناير/كانون الثاني والاعتصام الذي تلاها في ميدان التحرير. وفي تقييم أولي، اتضح بأن جماعة الإخوان المسلمين درست الدعوات إلى الاحتجاجات، ومن ثم التظاهر في إطارها، بنظرة اتسمت بعدم الاهتمام والجديّة، معتبرة المطالب التي قدمها النشطاء الشباب، أقرب ما تكون إلى محاولات ضغط من أجل انتزاع حقوق خاصة ضيقة وفئوية، لم ترتق إلى مصاف مطالب عامة شمولية وكبرى، كتلك التي اعتادت الجماعة أن تسوقها في خطابها وبرامجها عبر تاريخها الطويل. ومن هنا جاء النقد لحركة الاحتجاج والقائمين عليها من النشطاء الشباب، "إن فكرة التحرك من أجل هذا النوع من المطالب يبدو أنها لا تحظى بالتقدير لدى جماعة ما زالت تنتمي رغم كل تطوراتها إلى نمط الجماعات الشمولية التي اعتادت التوجه بالحديث إلى كل الشعب وكل الأمة، حيث العمل السياسي يتم وفق رؤية محددة سلفاً ووصفات سابقة التحضير" (32).

(31) أنظر: المصدر السابق. ص 396.

(32) تمام، حسام: الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة. دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2013. ص 63.

لكن ورغم هذا الحكم الأولي، إلا أن الإخوان واصلوا مراقبة ومتابعة الاحتجاجات والتفاعل معها من داخلها، حيث عمدوا إلى إشراك شبّان أعضاء في الجماعة في الحراك الاحتجاجي يوم 25 يناير/كانون الثاني، من دون الإشارة العلنية إلى ذلك، أو اتخاذ قرار حاسم بالمشاركة على المستويات الأخرى، "رسمياً لم تصدر الجماعة أمرها بالمشاركة في المظاهرات، مكتفية بإخبار أعضائها وأنصارها بالتصرف وفق ما يرونه. غير أن كثيراً منهم، قد كانوا في الشوارع بالفعل. لكن دون أن يسمع المرء شعار الجماعة" (33).

وقد أسهمت هذه الاستراتيجية في المشاركة غير الرسمية وغير المباشرة في حركة الاحتجاج عبر الشباب الإخواني الذي بدا فاعلاً ومستقلاً عن الجماعة، في التعرّف على الفاعلين الآخرين، والاطلاع على أهدافهم ورؤاهم، وبالتالي وضع نقاط متشابهة ومشتركات مع القوى الديمقراطية والشبابية، قبل إصدارالقرار النهائي والحاسم القاضي بالمشاركة في المظاهرات، وعليه فقد "أسهمت مجموعة من شباب الإخوان مع غيرهم في التحضير لتظاهرة 25 يناير، وكان أقصى ما تطمح إليه النفوس، إيقاف العمل بقانون الطوارئ، وإن كان ممكناً، إقالة وزير الداخلية..وفي 25 يناير خرج للمشاركة في التظاهر ما بين 2500 و3000 شاباً من الإخوان، لكن على مسئوليتهم الخاصة، صحيح أنه لم تصدر إليهم تعليمات أو توجيهات بالمشاركة، لكنهم لم يُمنعوا.." (34).

لقد أثارالموقف الحذر الذي أبدته جماعة الإخوان المسلمين من الاحتجاجات المناهضة لنظام حسني مبارك، والتي أخذت زخماً كبيراً بعيد انتفاضة الشعب التونسي التي تتوجت بفرار بن علي من البلاد، العديد من ردود الفعل على كافة المستويات. وظهرت آراء عديدة لفهم موقف جماعة الإخوان المسلمين من الاحتجاجات، وفهم رفضها للمشاركة فيها منذ البداية، وتفضيلها التريث في الإعلان عن موقفها المؤيد للمحتجين والمطالب برحيل النظام ورأسه. وذهبت هذه الآراء في أن هذا الموقف

(33) جيبال، كلود وتانجي سالون: مصر التحرير ميلاد ثورة. ترجمة: عاصم عبد ربه حسين. المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2014. ص 141.

(34) حبيب، محمد: الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية. سما للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2013. ص 6.

يمثل عدم رغبة من الإخوان في الاصطدام بالسلطة القويّة الجريحة، وبالتالي تفادي الاجراءات الانتقامية التي ستصدر منها لاحقاً، وهو الدرس الذي تعلمته الجماعة من تعامل السلطة مع احتجاجات المعارضة خلال السنوات الخمس الماضية كما حدث خلال إضراب 6 أبريل/ نيسان 2008 (35).

وتأرجح موقف الجماعة بين المشاركة الحذرة غير الرسمية، والاستعداد لمحاورة النظام وهو في هذا الضعف، من أجل انتزاع تنازلات ومكاسب منه لصالح الجماعة، وبالتالي إجراء تسوية معه تنقذه من حالة مواجهة الغليان الشعبي هذه. وكانت الجماعة، وفي بداية الاحتجاجات ورفض النظام الخضوع لمطالب الجموع المطالبة برحيل مبارك، قد تمسكت بموقفها المتردد والحذر والمتأرجح، بل وعمدت إلى طرد أعضاء من داخلها، بتهمة عدم الالتزام بالتعليمات والأوامر التي اصدرتها لهم قيادة الجماعة حول ضرورة توخي الحذر وعدم الكشف عن هوياتهم، وأيضاً بسبب خرقهم لتوجيهات تتعلق بكيفية المشاركة في الاحتجاجات، "كان الحذر هو عنوان المرحلة ضمن أطر جماعة الإخوان المسلمين. فقد أتهمت الجماعة أعضائها بعدم الانضباط وانتهاك التعليمات، لأنهم قرروا المشاركة في الاحتجاجات الشعبية. وقد ترك البعض من هؤلاء الأعضاء الجماعة، فيما تم استبعاد البعض الآخر، كما حدث مع العضو اسلام لطفي الذي تم توبيخه بشكل شخصي من قبل محمد مرسي، لأنه شارك في 28 يناير/كانون الثاني في المظاهرات وأعلن انضمامه للثورة" (36).

ولكن إصرار الشباب الإخواني على المشاركة في الاحتجاجات والانضمام إليها، بل وقيادة الحراك الاحتجاجي ومعاونة المجموعات الشبابية والنشطاء في المبادرات والحركات الفاعلة على وسائل التواصل الاجتماعي، لعب دوراً في الضغط على قيادة الجماعة ودفعها إلى الموافقة على المشاركة غير الرسمية الحذرة. ورغم أن هذا القرار جاء نتيجة تطور الأحداث وتسارعها ساعة بساعة، إلا أنه عنى في الوقت نفسه خشية قيادة الجماعة والجيل القديم فيها من ظهور تمرد وانشقاق من قبل شباب

(35) أنظر: عماد، عبد الغني: الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2013. ص 101.

(36) Stryjak, Jürgen: Ägypten: Ein Länderporträt. CH. Links Verlag. Berlin, Deutschland. 1 Auflage 2020. S 47.

الإخوان المتحمس للتغيير والرافض للحوار مع السلطة ورأسها. سمحت قيادة الجماعة لشباب الإخوان بالمشاركة بالاحتجاجات بشروط، منها: عدم مهاجمة ممثلي السلطة، وعدم اللجوء للعنف. لقد كشف هذا الموقف المتردد اختلاف التفكير بين قيادة جماعة الإخوان وقاعدتها الاجتماعية، وخاصة الشباب منها (37) .

إن موقف قيادة السلطة الرافض للاستماع إلى مطالب الاحتجاجات أدى إلى احتقان كبير من جانب جماعة الإخوان المسلمين والقوى الشبابية الأخرى تجاه قوات الأمن والشرطة، وتعزيز حالة الاستياء من التصريحات والبيانات المتوالية التي تصدرها وزارة الداخلية ورئيسها حبيب العادلي، والتي كانت تتهم المحتجين بالعمالة والارتباط مع الجهات الخارجية، فضلاً عن اتهام كل الجموع بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما كان يجافي الحقيقة وواقع المظاهرات والاعتصامات الجارية. لقد وحَّد هذا الحقد والكره لآلة القمع التابعة لنظام مبارك، كل المصريين بمختلف انتمائاتهم الفكرية والسياسية والدينية ومستوياتهم الاجتماعية. وكانت الفئات الشعبية المهمشة، والتي شهدت مناطقها حملات الشرطة والأمن في ملاحقة المتظاهرين، شاهدة على حوادث القتل والقنص واعتقال آلاف المحتجين والزج بهم في السجون، واستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين والمعتصمين، والاستعانة بالبلطجية وعناصر الأمن المركزي المتنكرين بالزي المدني لمساعدة رجال الشرطة على تفريق المتظاهرين، وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع عدد كبير من المواطنين بين قتيل وجريح.

كما ساهمت إجراءات مثل قطع الطرق والاتصالات والإنترنت وحجب مواقع التواصل الاجتماعي للحيلولة دون المزيد من المظاهرات وعزل المحتجين بعضهم عن بعض، إلى زيادة جرعة الحنق والغضب لدى أغلبية المواطنين. هذا ما دفع قيادات الاحتجاج إلى استغلال صلاة الجمعة في 28 يناير/كانون الثاني للاحتشاد. وتم الاتفاق على تسمية يوم الجمعة القادم ب "جمعة الغضب"، ودعوة كل المواطنين إلى الخروج والاحتجاج على نظام مبارك وقمع الأجهزة الأمنية والشرطيّة، واستخدامها العنف

(37)Vgl. Schmidl, Martina: Gewalt gegen Islamisten: Der Fall der ägyptischen Muslimbruderschaft. Eine Dissertation zur Erlangung akademischer Grad Magister im Fach Politikwissenschaft. Universität Wien 2015, S 94und 95.

والقوة المفرطة ضد المحتجين، وهو ما أدى إلى تزايد أعداد القتلى حيث "تم خلال الأيام الثمانية عشر الأولى من الثورة حصر 1077 قتيلا، منهم 866 في أحداث سياسية و17 قتيلاً خلال انفلات أمني و189 قتيلاً نتيجة عنف داخل أماكن احتجاز وقتيلين في أعمال إرهابية، وقتيلاً واحداً في واقعة خرق حظر تجول. ومن هؤلاء 1022 قتيلاً مدنياً و49 قتيلاً من الشرطة و4 قتلى من الجيش. كما كان من هؤلاء صحفي واحد، و5 قتلى من المسعفين الميدانيين و23 من النساء و108 قتيلاً قاصراً دون 18 عاماً و92 طالباً ثانوياً أو جامعياً " (38).

وفي هذه الأثناء بدأ الإخوان، وتحت ضغط الشارع وأعضائهم من الشباب، ينحازون إلى الجماهير، وصدرت منهم آراء توافقية متعددة حول مشروعية مطالب الجماهير، وان الاحتجاجات تمثل كل الشعب المصري، وتشارك فيها جميع القوى، الأمر الذي أدى إلى زيادة زخم مشاركة الإخوان، وتحسن أساليب التنظيم والقدرة على مقاومة قوة الشرطة ومخططات الأمن القمعية، وبالتالي كان لها أكبر الأثر في انتصار حركة الاحتجاج وإنهاك قوى الأمن والحاجة لتدخل الجيش ودفع نظام مبارك للاستقالة.

3ـ بيان الجيش ومحاولة أخونة الاحتجاجات:

من المهم البحث في تأثير تدخل الجيش على موقف جماعة الإخوان المسلمين من الاحتجاجات، فجراء فشل قوات الشرطة والأمن في السيطرة على حركة الاحتجاجات وعدم قدرتها على منع الجموع من الاحتشاد في ميدان التحرير، وخروج مظاهرات في العديد من المدن والمناطق، وبعشرات الآلاف، وبشكل خاص في الساعات الأولى من يوم "جمعة الغضب"، قررت الحكومة سحب قوات الشرطة والأمن واستدعاء قوات الجيش للنزول إلى الشوارع والانتشار أمام المرافق والمنشآت الحيوية، وهو ما أحدث تحوّلاً كبيراً في مسيرة الاحتجاجات، وترك تأثير حاسم على الأحداث التي وقعت بعد "جمعة الغضب"في 28 يناير/ كانون الثاني، ومن ثم، لاحقاً، الانتصار لإرادة المتظاهرين، بعد أن اعتبرت قيادة الجيش حركة الاحتجاجات والمظاهرات الحاشدة إرادة شعبية من الواجب احترامها وعدم التعرض لها، مما أدى إلى اتساع مجالات الاحتجاج الشعبي

(38) ماضي، عبد الفتاح: العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة. دار البشير للثقافة والعلوم. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015. ص 53 و54.

وشموله ملايين المصريين في سائر المدن والأقاليم التي قابلت تدخل الجيش بالترحاب والمساهمة معه على حفظ الأمن والسيطرة على المواقع الهامة والمؤسسات الرئيسة (39).

لقد أدى تغيير موقف الجيش من الاحتجاجات الشعبية، والذي أعلن عنه البيان الأول الذي أصدره "المجلس الأعلى للقوات المسلحة"، والذي أظهر فيه تأييده لمطالب المحتجين وتفهماً لموقف أحزاب المعارضة من السلطة، إلى تغيير جذري في موقف جماعة الإخوان المسلمين، والتي رأت أن وضع السلطة قد حُسم، وإنه بات من المرجح جداً أن نظام حسني مبارك سيرحل، ولن تفيد التغييرات أو الإصلاحات هنا وهناك في إبقائه، لذلك قررت الجماعة التحرك والمشاركة في المظاهرات والاعتصامات بشكل أكثر فعاليّة وبروزاً، مع الإبقاء على العلاقة وقنوات التشاور مع القوى الشعبية والنشطاء الشباب، والتبرؤ من الأصوات التي تنادي بأسلمة الاحتجاجات وإبراز اللون الإسلامي. كما رفضت الجماعة حديث البعض عن اندلاع "ثورة إسلامية في مصر" يقودها تيار الإسلام السياسي من إخوان وسلفيين. كذلك أخذ الإخوان مخاوف الأقباط والدول الغربية من إقامة نظام ديني بعين الاعتبار، فأعلنوا رفضهم للمساعدة التي قدمها علي خامنئي مرشد الثورة الإسلامية في إيران، منتقدين قمع الحكومة الإيرانية للمظاهرات التي اندلعت في إيران بعد انتخابات 2009 (40).

من الواضح وجود حسابات خاصة للجيش أسهمت في انحيازه للاحتجاجات وتفضيله التغيير الذي تطالب به الجماهير، واجبارمبارك على التخلي عن السلطة. فالجيش المصري يحظى بصلاحيات وامتيازات مترسخة في الدولة المصرية، وهو يريد المحافظة عليها، وكانت تنتابه مخاوف من لجوء الوريث المحتمل جمال مبارك إلى إقصاء الجيش أو التأثير في صلاحياته والامتيازات التي يحظى بها، خاصة في

(39) أنظر: البشري، طارق: دراسات في الديمقراطية المصرية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 316.

(40) Vgl. Sameer Murtaza, Muhammad: Die Ägyptische Muslimbruderschaft: Geschichte und Ideologie.Verlag Rotation. Berlin, Deutschland. 1 Auflage 2011. S 236.

قطاعات الصناعة والتجارة. لقد استغل الجيش التظاهرات لإنهاء عملية توريث السلطة من مبارك إلى ابنه جمال (41).

ويظهر من قرار المؤسسة العسكرية "إقالة" الرئيس مبارك واستلام السلطة مباشرة، عبر واجهته المجلس العسكري، مدى قوة هذه المؤسسة وتمكنها من مفاصل الدولة المصرية، وسيطرتها على المؤسسات الصلبة والإدارات الحساسة ومجمل الجهاز الإداري فيها. لقد حللت المؤسسة العسكرية الأحداث ووجدت أن البلاد أمام فوضى كبيرة، وأنه، ولكي تمنع هذه الفوضى وتحافظ على الاستقرار، وبالتالي على مكانتها المميزة في الدولة، فإن عليها الإطاحة بمبارك الذي ساءت صورته بشدة في أعين الشعب. وعليه فقد عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ـ وهو هيئة تجتمع عادة في زمن الحرب أو في ظل حالة الطوارئ تحت قيادة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ في 10 فبراير/شباط 2011 اجتماعاً دون مشاركة مبارك، ولا حتى عمر سليمان، مدير جهاز المخابرات العامة، الذي كان مبارك قد عيّنه نائب للرئيس بعد بدء الاحتجاجات بوقت قليل، مصدراً "البيان رقم 1" في ختام اجتماعه، مقرراً الإبقاء على الاجتماع منعقداً حتى إشعار آخر. في الحين الذي بثت فيه أوساط قريبة من الجيش، في نفس اليوم، شائعة عن استقالة وشيكة لمبارك، والتي نفاها مبارك في خطاب له، معلناً عزمه البقاء في السلطة حتى نهاية ولايته في سبتمبر/أيلول 2011، مع تفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان، وهو الأمر الذي أجج الاحتجاجات. وفي اليوم التالي 11 فبراير/شباط 2011، نشر المجلس العسكري "البيان رقم 2"، والذي وعدّ فيه بتدابير سياسية تندرج ضمن الصلاحيات الرئاسية، مثل تنظيم انتخابات حرة، ورفع حالة الطوارئ السارية منذ 1967. كما جرى في مساء نفس اليوم إجلاء حسني مبارك وأسرته عن طريق الجو إلى محل إقامته على ساحل البحر في شرم الشيخ بسيناء، بينما قرأ نائبه عمر سليمان بياناً وجيزاً أعلن فيه تخلي مبارك عن السلطة وتكليف

(41) أنظر: بشارة، عزمي: الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2020. ص 518.

المجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد. وحفاظاً على المظاهر، أثنى العسكريون على قائدهم بعد ان ألبسوا إقالته زي الاستقالة (42).

لقد مثلّ قرار الجيش الانحياز إلى حركة الاحتجاجات، وتخليه عن نظام مبارك ودفعه له للاستقالة والتنحي، ومن ثم استلام زمام المبادرة والحكم، من خلال إصدار البيانات والإشراف على المرحلة الانتقالية المؤقتة لحين إجراء الانتخابات وإجراء استفتاء على الدستور، انتصاراً لإرادة الشعب حسب رأي كثير من المحتجين، في حين ظهرت آراء أخرى ترى أن موقف الجيش يعود إلى أسباب أخرى، أهمها المخاوف الجديّة لدى قيادة الجيش من "الحراك الجماهيري الذي قد يؤدي إلى ظهور حكومة جديدة منتخبة تحتكم إلى الشرعية الديمقراطية وإرادة الجماهير، وتلجأ لانتزاع امتيازات الجيش منه، وإقصائه عن السياسة والإدارة والإشراف على مرافق ومؤسسات الدولة" (43).

ورغم مشاركة شباب من جماعة الإخوان المسلمين في التحضير للاحتجاجات والاشراف على المظاهرات والاعتصامات، جنباً بجنب مع القوى الشبابية الأخرى، ورغم سكوت قيادات الإخوان على هذه المشاركة غير الرسمية، ومن ثم لجوء أعداد كبيرة من كتلة الجماعة إلى التظاهر والتحشّد في ميدان التحرير مع بقية القوى وجموع المواطنين، إلا أن هناك آراءً أخرى تتهم الإخوان بالتردد ومحاولة الالتفاف على الاحتجاجات، والمشاركة، بشكل سري وعلني، في حوار مع نظام مبارك، بغية انتزاع تنازلات ومكاسب حزبية ضيقة منه. بمعنى أن الإخوان لم يحافظوا على موقف مبدئي وثابت من الاحتجاجات، مثلما فعلت بقية القوى الشبابية الأخرى، "بدا موقف الإخوان متماسكاً في البداية من رفض الجلوس في أي حوارات أو مفاوضات قبل تلبية أول مطلب للمتظاهرين وهو تنحي الرئيس مبارك، إلا انه ما لبث أن تراجعوا عن ذلك

(42) الأشقر، جلبير: الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية. ترجمة: عمر الشافعي. دار الساقي. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2013. ص 190.

(43) Pabst, Martin: Arabischer Frühling ohne Sommer? Die schwierige Neuordnung einer Großregion. Verlag W. Kohlhammer. Stuttgart, Deutschland. 1 Auflage 2011. S 42.

وجلسوا مع نائب الرئيس في جلستين الأولى سرية والثانية ضمّت العديد من رؤساء الأحزاب والقوى الوطنية غير الفاعلة كثيراً في الشارع المصري" (44).

وتقول الآراء المنتقدة لموقف وسياسة جماعة الإخوان المسلمين من الاحتجاجات الشعبية ضد نظام مبارك، بأن موقف الإخوان كان انتهازياً، مصالحيّاً، فشبابهم في الميدان مع المحتجين وكتلتهم تشارك الجموع التظاهر، بينما القيادات تلتقي رموز نظام مبارك بشكل سري. لقد اجتمع الإخوان مع نائب الرئيس اللواء عمر سليمان، للتفاوض في سبيل تحقيق بعض المكاسب السياسية، على رأسها الحصول على الاعتراف الرسمي. ولم يتغير هذا الموقف الانتهازي، إلا لحظة الإعلان عن تخلي مبارك رسمياً عن السلطة، حيث انطلق الإخوان إلى التمظهر في الساحة السياسية والاعلامية، وشكلوا حزباً باسم "الحرية والعدالة" في 6 يونيو/حزيران 2011، ليكون ذراعاً سياسيا لهم، وواجهتهم ضمن مساعيهم في الاستحواذ على السلطة (45).

وبهذا الموقف يكون الإخوان قد عادوا إلى استراتيجيتهم القديمة في التخفي وتأسيس واجهات سياسية ومؤسسات وأحزاب وقوى شبابية وجمعيات خيرية، للتحرك خلفها وتحريكها حسب مبادئ وخطط الجماعة وتوجيهات من مرشدها ومجلس الشورى فيها. وهذه سياسة قديمة لم تنجح كل التطورات التي حدثت إلى دفع الجماعة وقياداتها إلى التفكير لتغيير نهجها والتحول لقوة سياسية وطنية معتدلة، تساهم في التغيير الديمقراطي الحقيقي، بعيداً عن فكرة التمكين والاستحواذ على السلطة لأسلمة الدولة وتطبيق الشريعة فيها، "الإخوان المسلمون لديهم فنون وخبرة في اخفاء هوياتهم وشخصياتهم. حتى المؤسسات القريبة منهم ترفض أن يتم وسمها بالإخوانية أو ادراجها تحت خانة الجماعة. وتعمد المؤسسات والجمعيات الإخوانية إلى تغيير أسمائها، حيث تمنح هذه الاستراتيجية الإخوان الفرصة لخداع الآخرين والاظهار بهويات أخرى مغايرة " (46).

(44) أبو خليل، هيثم: إخوان إصلاحيون: شهادات موثقة تُنشر لأول مرة عن تجارب الإصلاح الممنوعة داخل الجماعة. دار دون. القاهرة، مصر.الطبعة الثالثة 2013. ص 169 و170.

(45) أنظر: فهمي، شيرين محمد: إخوان مصر بين الصعود والهبوط 2011 ـ 2017. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2019. ص 126.

(46) Schröter, Susanne: Politischer Islam: Stresstest für Deutschland. Verlagsgruppe Random House. Gütersloh, Deutschland. 1 Auflage 2019. S 39:

وكخلاصة فقد اتضح بأن الإخوان المسلمين لم يكونوا موقنين ومؤمنين بانتصار حركة الاحتجاجات، بل كانوا خائفين من انتصار نظام مبارك على المحتجين وقمع حركة المظاهرات والاعتصامات، وافشال تكرار النموذج التونسي في مصر. ولذلك كانت قيادة الجماعة تفضل التأني والصبر وعدم اطلاق مواقف معادية للنظام من قبيل رفض الحوار أوالمطالبة برحيل مبارك ونظامه. كذلك حاولت الآلة الاعلامية للنظام تصوير الاحتجاجات بأنها من عمل وفعل الإخوان المسلمين، وعمدت إلى اتهامهم بالوقوف وراء الاحتجاجات في بيانات متتالية إصدرتها وزارة الداخلية. كما وعمدت إلى إلقاء القبض على عدد من القيادات الإخوانية. ولم يطرأ التغيير على موقف الإخوان الحذر، إلا بعد "جمعة الغضب" في 28 يناير/كانون الثاني 2011، وحوادث القمع التي تلتها مثل "موقعة الجمل" في 2 فبراير/ شباط 2011، عندما أعتدى أنصار مبارك وهم ممتطون على ظهور الجمال والخيول على المعتصمين المتجمعين في ميدان التحرير، بغية ترهيبهم وتفريقهم. وبعد اعلان مبارك التنحي في 11 فبراير/شباط 2011، ايقنت جماعة الإخوان المسلمين بأن حركة الاحتجاجات قد انتصرت، وأن الجيش قد تخلى عن النظام ورئيسه، وأن مرحلة جديدة قد بدأت في مصر، وهي المرحلة التي كان لابد للإخوان من أن يشاركوا فيها بكل ثقلهم، أملاً بالسيطرة على السلطة، منطلقين من موقعهم كجماعة منظمة وذات نفوذ بين الجماهير، وتاريخ طويل في المعارضة والصدام مع الانظمة السياسية المتعاقبة. وبناء على المعطيات الآنفة، نشير بأن موقف جماعة الإخوان المسلمين من الاحتجاجات الشعبية كان موقفاً مصلحياً يتماشى مع تطور الاحتجاجات ويتشكل وفق تحولاتها، وهذا يتضح من خلال التعامل المتردد والحذر للجماعة حيال المشاركة الفعالة، بسبب مخاوفها من قدرة السلطة على قمع الاحتجاجات، كما فعلت مع الاحتجاجات التي اندلعت في مصر خلال عقود حكم الرئيس مبارك. وقد تغير موقف الجماعة، بعد تطور الاحتجاجات وشمولها أغلب المدن المصرية، وانحياز المؤسسة العسكرية إلى الجماهير المحتجة، فاضطرت الجماعة إلى تغيير موقفها خوفا من تنامي معارضة شباب الإخوان الذين شارك قسم كبير منهم في الاحتجاجات على الرغم من موقف القيادة المتردد. يضاف إلى ذلك المخاوف من العزلة الشعبية بعد مشاركة الملايين من أبناء الشعب المصري في المظاهرات والاعتصامات، وكذلك المخاوف من احتمال إنفراد الجيش بالسلطة

واحكامه قبضته عليها، الأمر الذي سيؤدي إلى عزل واقصاء الإخوان، خاصة وإن تاريخ العلاقة بين المؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان المسلمين هو تاريخ عدائي وصدامي، مليء بالتوتر والتوجس المتبادل.

ثالثاً: جماعة الإخوان المسلمين والتحضير للمشاركة في الانتخابات:

وجدت جماعة الإخوان المسلمين نفسها، بعيد إعلان الرئيس حسني مبارك التنحي عن السلطة، أمام واقع جديد وفرصة تاريخية للعودة إلى السياسة والمشاركة في إدارة الدولة المصرية. لقد جاءت هذه الفرصة نتيجة تضحيات الشعب المصري، وبشكل خاص الشباب، وإصرارهم على التغيير والتحول السياسي، وبناء نظام جديد قائم على المشاركة وتداول السلطة، ومنع التوريث، وتحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي. وبدأت الأوساط، داخل وخارج مصر، تترقب سياسة جماعة الإخوان المسلمين، وتتساءل حول كيفية وآلية تعاملها مع المرحلة الجديد.

1ـ المجلس العسكري والمرحلة الانتقالية:

تنحى الرئيس حسني مبارك في ليلة 11 فبراير/شباط 2011 عن سدة الحكم، مسلماً قيادة الجيش والقوات المسلحة، أو ما عُرف لاحقاً بالإطار الجديد: "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" مسؤولية إدارة البلاد لفترة انتقالية مؤقتة. وتم تعيين المشير محمد حسين طنطاوي رئيساً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، لإدارة الفترة الانتقالية والإشراف على البلاد لحين إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وانتخاب حكومة جديدة، وبالتالي تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، وإنهاء المرحلة الانتقالية المؤقتة. وبناء على هذا التكليف، قرر طنطاوي و"المجلس الأعلى للقوات المسلحة/ المجلس العسكري" إصدار مجموعة من القرارات للتعامل مع المرحلة الجديدة تمثلت في: "

1ـ تعطيل الدستور المعمول به زمن مبارك.

2ـ تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة 6 أشهر، وتنتهي بانتخابات مجلس الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية.

3ـ تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيل مصر أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.

4ـ يتولى المجلس إصدار مراسيم بقوانين أثناء المدة الانتقالية.

5ـ حل مجلسي الشورى والشعب.

6ـ تشكيل لجنة تعديل الدستور، وتحديد موعد الاستفتاء عليه من قبل الشعب.

7ـ تكليف وزارة الدكتور أحمد شفيق بالاستمرار بعملها لحين تشكيل حكومة جديدة.

8ـ إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.

9ـ تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها" (47).

وفي هذا المشهد الذي بدت فيه الصورة واضحة، حيث استلام الجيش حكم البلاد في الفترة الانتقالية، دون تحديد ملامح وآليات هذه الفترة، ولا كيفية سيرها ومآلاتها، بدت القوى الشبابية التي نادت بالثورة وتابعت تنظيم الحشود وإدارة المظاهرات والاحتجاجات وتنفيذ تكتيكات التجمع في الميادين والشوارع ومواجهة أجهزة الشرطة والأمن وإنهاكها وتشتيت قوتها، بدت تظهر على حقيقتها: ضعيفة ومفككة وغير موحدة ولا قادرة على التعامل مع الواقع الجديد والظرف السياسي لمرحلة ما بعد رحيل بمبارك ونظامه. ورغم ظهور تنظيم سمى نفسه "ائتلاف شباب الثورة"، إلا إنه بقي صغيراً ومنقسماً على نفسه بسبب تعدد الولاءات السياسية لأطره القيادية ولاختلاف أهداف وبرامج كل منهم. في الجانب الآخر ظهر الجيش قويّاً وموحداً، بعد أن أمسك بزمام المبادرة ونجح في فرض رؤيته المتمثلة في انتصار الثورة، وبالتالي الدعوة لإنهاء المظاهرات ومظاهر الاحتجاج والاعتصام، ومن ثم الترويج للمرحلة السياسية القادمة، حيث الوعود بالتغيير الدستوري والانتخابات التشريعية والرئاسية كمقدمة لتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة. وقد ظهرت الآراء المنددة بموقف المؤسسة العسكرية هذا، معتبرة مثل هذه الرؤية التفافاً على مطالب الشعب في

(47) سبع، سداد مولود: حركة 25 يناير الاحتجاجية والاستقرار السياسي في مصر. مجلة (الكوفة) للعلوم القانونية والسياسية الصادرة عن كلية القانون جامعة الكوفة. النجف، العراق. المجلد 6، ديسمبر/ كانون الأول 2013. ص 281 و282.

الإصلاح الشامل والتغيير البنيوي الجذري، الذي يهدف لصياغة نظام سياسي ديمقراطي منتخب قائم على مؤسسات جديدة يقودها الشباب التكنوقراط الملم بروح العصر، "أن المجلس العسكري الذي كان من المفترض أن يقوم بدور الوكيل عن الثوار، سرعان ما تحول إلى وصي أو قيّم له رؤيته الخاصة التي يسعى إلى فرضها في شأن التغيير، وهي رؤية محافظة بالضرورة بحكم أن هذا المجلس كان ركنّا أسياسيّا من أركان النظام " (48).

كما واتضح بأن المرحلة الانتقالية لن تكون سهلة ولا نزهة، حيث إن التحول الديمقراطي المنشود لم يكن محدد الملامح ولا مرسوم الخطى، بل كان ضبابياً من جهة كونه تحولاً حقيقياً وجذريّاً في المجتمع والسياسة. فبعد تنحي مبارك ظهر الانقسام في صفوف القوى المجتمعية والشبابية والأحزاب السياسية، من حيث الموافقة على إجراء التعديلات الدستورية والحديث عن المبادئ فوق الدستورية، وطفى على السطح الخلاف على ما ينبغي أن يأتي أولاً: الدستور أم الانتخابات؟. ناهيك عن تغيير الحكومة لثلاث مرات، ومواصلة التعامل الأمني القمعي مع المظاهرات والاحتجاجات التي ظهرت منددة بالمرحلة الانتقالية وتدخل الجيش في الحياة السياسية وممارسته الوصاية ومهادنة وتعاون القوى السياسية المؤثرة مثل جماعة الإخوان المسلمين وفلول الحزب الوطني له. كانت الاحتجاجات تنم عن تذمر وغضب ورفض لما يحدث من نكوص عن أهداف الثورة، وتعكس انقساما وتباينا في الآراء لقوى الشعب ونخبه.

مرَّرالمجلس العسكري، في بداية المرحلة الانتقالية، تعديلات دستورية، حدد فيها شكل وصلاحيات النظام القادم، وهو ما اعتبره البعض تدخلاً من الجيش في السياسة لتضمين بنود دستورية تؤّمن للمؤسسة العسكرية وضعاً خاصة وامتيازات لا يتم التعرض لها ضمن أي نظام منتخب قادم. وكان من الواضح أن الجيش يريد الحفاظ على الصلاحيات والامتيازات التي حظي بها في مرحلة مبارك والعمل على تثبيتها في الدستور. ومن بين هذه الامتيازات منع الرقابة المدنية على ميزانية وزارة الدفاع،

(48) العيسوي، إبراهيم: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2014. مصر ص 284.

والحيلولة دون ملاحقة الأجهزة الرقابية والقضائية لدوائر وأفراد داخل الجيش، والبقاء خارج دائرة مساءلة مجلس النواب.

وشهدت مصر في 19 مارس/آذار 2011 استفتاء شعبياً على التعديلات الدستورية، وهي في الأصل 9 مواد، رأى الجيش إنها ملزمة للتثبيت في الدستور قبل إجراء أي انتخابات. وجاءت هذه الخطوة بعد موافقة ومشاورة مع جماعة الإخوان المسلمين، والتي بدت في هذه الفترة تهادن الجيش، منشغلة بترتيب صفوفها استعداداً للمشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة وتحقيق الانتصار الكاسح، وبالتالي الاستحواذ على مؤسسات الدولة من برلمان وحكومة ورئاسة. وتعرّض موقف الجماعة المهادن للجيش إلى انتقاد من قبل القوى والأحزاب السياسية، وأيضاً ظهرت الانتقادات من جانب بعض أعضاء ومسؤولي جماعة الإخوان المسلمين أنفسهم، "في 30 مارس/آذار 2011، أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً من 63 مادة، متضمنة المواد التسع التي تم الاستفتاء عليها. كان الإعلان انقلاباً حقيقياً على الاستفتاء. إذ لم يتم الاستفتاء عليه، ولم يؤخذ رأي الشعب في نظام الحكم الذي تضمنه، ولا مجلس الشورى الذي فرضه، ولا نسبة الـ50% عمال وفلاحين التي أصر على الاحتفاظ بها. لقد تم ذلك للأسف برضا أو بصمت التيار الإسلامي كله" (49).

وعند النظر في ماهية التعديلات الدستورية التسعة التي دعا المجلس العسكري الأحزاب والقوى السياسية للموافقة على تعديلها لتحديد ماهية وجوهر النظام السياسي القادم، بغض النظر عن هوية الحزب السياسي المنتصر، الذي سيشكل الحكومة ويقود الدولة ومؤسساتها، نجد بأنها كانت تهدف لتقييد النظام القادم بمدد زمنية وإجراءات محاسبة ومراقبة للحيلولة دون منح أي حكومة قادمة الصلاحيات المطلقة للتفرد في الحكم والسيطرة على السلطات. كان الهدف هو منع استحواذ أي حزب قادم على مؤسسات الدولة والتمكين بغية تأسيس نظام ديكتاتوري يضع قوانيناً جديدة تغير وجه الدولة وبنيتها، وبالتالي تمهد الطريق لبقاء الحزب الفائز على سدة السلطة وتمكنه من وضع آليات للمحاصصة والتوريث، كما كان الحال مع النظام السابق، "شملت التعديلات الدستورية المواد 75 شروط الترشيح لرئاسة

(49) حبيب، محمد: الاخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 30.

الجمهورية والمادة 76 أسلوب الترشيح لرئاسة الجمهورية، والمادة 77 فترة ولاية الرئيس والتجديد، والمادة 88 الإشراف على الانتخابات التشريعية، والمادة 93 الفصل في صحة عضوية نواب مجلس الشعب، والمادة 139 تعيين نائب لرئاسة الجمهورية، والمادة 148 إعلان حالة الطوارئ، والمادة 179 مكافحة الإرهاب، والمادة 189 أحكام عامة وانتقالية، وتضمنت التعديلات الدستورية للمواد السابق ذكرها، وتحديد فترة الرئاسة بحد أقصى مدتين لفترة أربع سنوات، والإشراف القضائي على الانتخابات، وأن يقوم الرئيس بتعيين نائب له، وتشكيل لجنة صياغة دستور جديد بعد الانتخابات البرلمانية، وتخفيف شروط الترشيح للانتخابات الرئاسية، كما تم تأجيل قضية الحد من الصلاحيات الرئاسية إلى ما بعد الانتخابات كجزء من عملية صياغة الدستور الجديد، كما شملت التعديلات عقد الانتخابات البرلمانية خلال 6 شهور من تاريخ إقرار التعديلات" (50).

ومن خلال هذه التعديلات عطلّ المجلس العسكري دستور عام 1971 بشكل كامل، واستطاع أن يضّمن فيها بنود حاسمة تعزز من نزاهة العملية الانتخابية من وجهة نظره، **ومنها:**

1ـ حظر تكوين الأحزاب على أساس ديني أو بناءً على الجنس أو الأصل.

2ـ نصف أعضاء البرلمان يجب أن يكونوا من العمال والفلاحين.

3ـ القانون وليس الدستور ما يحدد طريقة الانتخاب.

4ـ إجراء الانتخابات تحت إشراف قضائي كامل.

(50) عبادي، جمال: تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس. نابلس، فلسطين. 2016. ص 84.

5ـ محكمة النقض هي من يفصل في صحة العضوية، وليس المجلس كما كان عليه الحال سابقاً. كما وجاء في الإعلان على أن تجرى انتخابات كلا من مجلسي الشعب والشورى، والاستفتاء تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات (51).

وتباينت مواقف القوى والأحزاب السياسية المصرية حيال التعديلات الدستورية. ويمكن النظر إلى المواقف المؤيدة للتعديلات الدستورية التي اقترحها المجلس العسكري وطالب بإجراء استفتاء شعبي عليها، قبل إجراء أي انتخابات برلمانية أو رئاسية، وهنا نرى بأن أغلبية القوى السياسية قد رفضتها، ولم يوافق عليها سوى المجلس العسكري نفسه وجماعة الإخوان المسلمين والحزب الوطني، أي حزب سلطة مبارك. وكانت حجج هذه القوى الثلاثة متشابهة وهي: تجنب الفراغ السياسي والصراع بين القوى المتنافسة، ومساعدة المجلس العسكري على إنجاح مهمته في قيادة البلاد في المرحلة الانتقالية المؤقتة، ومعاونته على تثبيت الهدوء وحماية الدولة ومؤسساتها، والحفاظ على السلم الأهلي وإنجاح مهمة إجراء انتخابات نزيهة وحرة، وتسليم السلطة إلى المدنيين والانسحاب من الحياة السياسية. أما الرافضون للتعديلات الدستورية وإجراء استفتاء عليها، وهم أغلبية الأحزاب السياسية وجماعات شباب الثورة، فكانت حجتهم في الرفض هي أن الثورة المصرية قد أسقطت نظام مبارك والدستور السابق معاً، وأن التعديلات التي اقترحها المجلس العسكري لا تحقق أهداف الثورة التي أسقطت النظام بكل إرثه وتركته، وان المطلوب ليس إجراء تعديلات على دستور قديم رث، بل إلغاء الدستور كله، ووضع دستور آخر جديد، يعكس ما حدث من ثورة وتغيير بنيوي في مصر، ويترجم إرادة الشعب في التغيير الشامل.

2ـ العلاقة بين الإخوان والمجلس العسكري:

كان واضحاً أن جماعة الإخوان المسلمين قد تعاونت مع المؤسسة العسكرية لإنجاح الاستفتاء على التعديلات الدستورية وتمريرها. وكانت الرؤية الإخوانية تذهب في تسهيل مهمة المجلس العسكري في تسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية المؤقتة، ومساعدته على قيادة البلاد والذهاب بها إلى الانتخابات البرلمانية

(51) أنظر: العرعير، أماني صالح دياب: الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (2011ـ 2016). رسالة ماجستير في العلوم السياسية، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر. غزة، فلسطين 2017. ص 159.

والرئاسية التي ستؤسس للنظام المنتخب الدائم، وتحدد شكل وملامح الحكومة ومجلس النواب، وتبيّن هوية القوة التي ستفوز وتقود البلاد وتشرف على هذه المؤسسات وكل مؤسسات الدولة الأخرى. وكان الإخوان لا ينتابهم الشك بأنهم هم هذه القوة، وهم الذين سيفوزون في الانتخابات وسيحكمون البلاد، لذلك فإن تعاونهم مع المجلس العسكري والتساهل معه، ومراعاة مصالحه ومهادنته، وتسهيل مهمته، ما هو في حقيقة الأمر سوى تكتيك مرحلي لضمان عدم التصادم مع الجيش وإبقائه محايداً، ومن ثم تعبيد الطريق أمام الجماعة للوصول إلى سدة الحكم عبر صناديق الاقتراع، وبالتالي الإسراع في سيطرتها على الدولة ومفاصل الحكم والإدارة. ومن هنا كان لجماعة الإخوان الدور الكبير في تصويت 18.5 مليون ناخب مصري على التعديلات الدستورية في 19 آذار/مارس 2011، وتحقيق نسبة 77,2% توافق على هذه التعديلات التي هدفت إلى فتح الطريق لانتخابات تشريعية، تليها انتخابات رئاسية هادئة ونزيهة، ودفع الجيش إلى تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة، وهي هنا حكومة الإخوان، والانسحاب من الحياة السياسية، كما خططت الجماعة وعملت له منذ لحظة إعلان مبارك التنحي وتسليم البلاد للمؤسسة العسكرية وتكليفها بالاشراف على المرحلة الانتقالية.

وكان لموقف جماعة الإخوان المسلمين في الموافقة على التعديلات الدستورية، وقبول آراء وتفسيرات المجلس العسكري، وتبني رؤيته في الاشراف على المرحلة الانتقالية، صدى سلبي لدى القوى السياسية وجماعات الشباب الثوري، وعليه فقد "حدث سجال سياسي واختلافات واضحة بين القوى السياسية حول الاستفتاء، فذهب البعض إلى عدم إجراء الانتخابات التشريعية، إلا بعد محاكمة رموز مبارك، ولا يجب أن نتسرع في إجراء الانتخابات، وهناك من ذهب إلى إجراء الانتخابات لكي يستمر العمل السياسي بالتوازي مع العمل الثوري، وتبني الإخوان الخيار الثاني. وكان ذلك بداية الشقاق بين القوى السياسية في مصر" (52).

(52) نصار، جمال: التجربة السياسية للاخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير الدور والتأثير وآفاق المستقبل. مصدر سب. ص 140. مجلة (رؤية تركية)، الصادرة عن مركز "ستا" للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اسطنبول، تركيا. العدد الأول للسنة السادسة. ص 139.

أظهر موقف الإخوان المسلمين المهادن والمتعاون مع المجلس العسكري، الجماعة وهي تسارع الخطى وتسابق الزمن لترتيب صفوفها للمشاركة في المرحلة الانتقالية، والتحضير للإنتخابات التشريعية والرئاسية، في إطار حساباتها الخاصة واستراتيجتها القديمة في الاستحواذ على السلطة وتطبيق برامج الأسلمة وتحقيق دولة الشريعة. وضمن الخطط التكتيكية في إيهام الشارع المصري والمؤسسة العسكرية بالتمسك بالتعددية والحوار، وعدم وجود نوايا للتفرد والاستئثار بالسلطة، بدأت الجماعة تتصل مع القوى السياسية بغية اقامة حوار وطني، وتشكيل تحالف انتخابي، ولكن الأمر لم يتم، "الجماعة دعت في البداية إلى إقامة وفاق وطني من أجل تحديد أولويات المرحلة المقبلة وتحديدالموقف من القضايا الإشكالية مثل مسألة الدستور الجديد. ولكن نتيجة للإرث الطويل من عدم الثقة بين جماعة الإخوان وغيرها من القوى السياسية انتهى الأمر إلى مجرد تحالف انتخابي بين الجماعة وحزب الوفد وبعض الأحزاب الهامشية، وذلك بعد انسحاب العديد من القوى الجديدة من هذا التحالف، قبل أن ينسحب حزب الوفد لاحقاً" (53).

3ـ تأسيس الإخوان لحزب الحرية والعدالة:

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين نفسها كقوة سياسية تنشد الإدارة والمشاركة في الحكم، مدعيّة الشرعية الجماهيرية ومستندة إلى حضور قوي وبارز في المجتمع المصري، ومن هنا كان قرارها تشكيل حزب سياسي يكون واجهة سياسية مرخص لها، تستطيع من خلاله الوصول إلى المناصب والمؤسسات، لتتمكن عبره من إدارة البلاد وتوجيهها بحسب برامجها، وبحسب ما يضعه مكتب الإرشاد والمرشد العام من خطط وتوجيهات. ورغم الادعاء بأن الجماعة قد أسست حزباً مفتوحاً لكل المصريين، بغض النظر عن التوجه السياسي والخلفية الدينية والطائفية، إلا أن الحزب، كبرنامج وشخصيات، كان حزباً تابعاً للجماعة، وليس حزباً حراً مفتوحاً للجميع، "في 21 فبراير/شباط 2011 أعلن مرشد الجماعة محمد بديع عن تأسيس الجماعة حزباً سياسياً يؤمن بفكرة الإخوان المسلمين، وتم تقديم أوراق الحزب رسمياً في 18 مايو/أيار 2011 على أن يبدأ النشاط الفعلي في 17 يونيو/حزيران. وبالنظر إلى قرار إنشاء حزب

(53) العناني، خليل: الاسلاميون في مصر: تحولات الفكر والممارسة. جسور للترجمة والنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2019. ص 54.

"الحرية والعدالة" ظلت الجماعة حاضرة في كل تفصيلة، حيث تم الأمر/التأسيس بقرار من مجلس شورى جماعة الإخوان، كذلك حدد هذا المجلس رئيس الحزب ووكيل مؤسسيه، ولاحقاً قامت المكاتب الإدارية ومجالس شورى المحافظات ـ في أغلب الأحيان ـ بتحديد أمين الحزب في المحافظة ومكتبه التنفيذي، وهو ما جعل الحزب حزباً للإخوان المسلمين، وليس حزباً أسسته جماعة الإخوان، وإن كان لا ينفي ذلك وجود أعضاء من خارج الإخوان" (54).

بدا واضحاً أن حزب الحرية والعدالة هو حزب جماعة الإخوان المسلمين، فقد وضع نظامه الأساسي وأهدافه وبرامجه القسم السياسي التابع للجماعة، وعمدت ورش العمل واللجان السياسية والعقائدية المختصة إلى صياغة بنود الحزب ونظامه الداخلي، ووضُعت المسوّدة الأولى للحزب في غضون شهور، والتي تم عرضها على مكتب إرشاد الجماعة وعلى المرشد العام، وتمت الموافقة عليها بعد إدخال بعض التعديلات، وخصوصاً فيما يتعلق بمن يجوز له الترشح لرئاسة الجمهورية، وهل يجوز للمرأة والقبطي الترشح أم لا؟. وذهب الإخوان إلى الأخذ برأي عدم جواز ترشح المرأة والأقباط لمنصب الرئيس، وهذا أحدث لغطاً كبيراً في الحالة السياسية في مصر، "في 18 مايو/أيار 2011 قدّم سعد الكتاتني وكيل مؤسسي حزب الحرية والعدالة أوراق تأسيس الحزب، والبيان التأسيسي إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية بمحكمة النقض، حيث بلغ عدد المؤسسين 8821 شخصاً، بينهم 978 امرأة و93 قبطياً، وبلغت ميزانية الحزب 3 ملايين و78 ألفاً و350 جنيهاً. وفي 6 يونيو/حزيران 2011 أعلن رسمياً عن تأسيس حزب الحرية والعدالة، بعد قبول أوراق اعتماده من الجهات المختصة، واختير محمد مرسي رئيساً له، وعصام العريان نائباً للرئيس، ومحمد سعد الكتاتني أميناً عاماً، كما اختير المفكر المسيحي رفيق حبيب نائباً لرئيس الحزب " (55).

ولم يقدم برنامج حزب الحرية والعدالة أي جديد أو مواد لافتة وخاصة به، ولم يخرج عن الكلام العام عن الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية، ولم يختلف كثيراً عن

(54) زغلول شلايطة، أحمد: الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2017. ص 73.
(55) نصار، جمال: التجربة السياسية للاخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير الدور والتأثير وآفاق المستقبل. مصدر سبق الإشارة إليه. ص 140.

برامج الأحزاب السياسية الأخرى، وبدا غامضاً وخالياً من الآليات الواضحة والمحددة اللازمة لإنجاح التحول الديمقراطي. وطرح برنامج الحزب مفاهيم عامة حول الدولة وطبيعة النظام، دون الإشارة المباشرة إلى عبارات مثل "تطبيق الشريعة" و"إعلان الخلافة"، أو تحديد الموقف من النظم والقوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية من وجهة نظر جماعة الإخوان المسلمين. وعرف الجميع بأن الحزب تأسس بإشراف من مكتب الإرشاد، وأن القائمين عليه لن يكون لهم القرار الفصل، بل القرار سيكون للمرشد ولمكتب الإرشاد، على ما جرت عليه العادة لدى جماعة الإخوان المسلمين وفق أصول السمع والطاعة والخضوع لرأي وأوامر المرشد العام فقط.

4ـ معاداة القوى المدنية والتحالف مع الإسلاميين:

ظهر واضحاً أن جماعة الإخوان المسلمين تحشد للفوز بأكبر عدد ممكن من مقاعد مجلس النواب المصري في الانتخابات القادمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وكذلك للفوز بمنصب رئاسة الجمهورية في انتخابات مايو/أيار 2012، ومع الزمن توضحت ملامح خطط الجماعة في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات وإظهار الاقتدار والسيطرة على الصناديق، ومن ثم التحول للرقم واحد في السلطة، والسيطرة على كل السلطات من تنفيذية وتشريعية، وإشغال كل المناصب المهمة في الدولة، عبر الواجهة السياسية وهي حزب الحرية والعدالة. وظهرت ملامح نزاع الإخوان مع القوى الشبابية والأحزاب السياسية من جهة، وصراع آخر خفي مع المجلس العسكري نفسه، وأن ظهر حديث في أروقة الجماعة عن "تقسيم" ما للسلطة والحكم بين الجماعة والجيش، ضمن اتفاقيات سرية غير معلنة بين الطرفين.

وفي غمرة استعداد الجماعة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وحصر التفكير والاهتمام في حصد أكبر عدد ممكن من الأصوات، تراجع الاهتمام بمطالب الجماهير التي خرج من أجلها ملايين المصريين مثل رفع حالة الطوارئ، وتحقيق الانفراج السياسي، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ومحاربة البطالة والفساد والرشوة، وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل التي تتواءم مع المؤهلات والخبرات دون محسوبية أو محاباة. وكلما إقترب موعد الانتخابات واشتد الصراع مع القوى السياسية المنافسة على أصوات المصريين، توضحت صورة المشهد وكشفت

عن شهوة كبيرة لدى جماعة الإخوان المسلمين للسلطة، وتراجع الخطاب التوافقي والإصلاحي، وبروز خطاب إقصائي وتخويني بحق القوى المنافسة، والتركيز على التحشيد والتعبئة وشد العصب الديني لدى أنصار وكتلة الجماعة. وهنا تناسى الإخوان خطابهم السابق ووعودهم بتفضيل المصلحة الوطنية على مصلحتهم الخاصة كجماعة سياسية تتنافس على الأصوات والسلطة، "أعلن الإخوان، على سبيل المثال، أن الجماعة لن تعمل على الهيمنة على البرلمان، مستعيدة شعارها الأثير "مشاركة لا مغالبة"، وأنها لن تتنافس في الانتخابات الرئاسية، كما داومت قيادة الحركة على التأكيد على عدم نية الإخوان تطبيق الشريعة أو تحجيم الحقوق والحريات الفردية في عصر ما بعد مبارك، ومع ذلك، طغى إغراء السلطة على خطاب جماعة الإخوان وموقفها التقدمي في أعقاب الثورة، فبعد أشهر قلائل من الإطاحة بمبارك، قررت الحركة التنافس على قرابة نصف مقاعد البرلمان والمشاركة بمرشح رئاسي" (56).

وكان واضحاً مراقبة جماعة الإخوان المسلمين للمشهد السياسي العام ولقوة وانتشار الأحزاب السياسية والجماعات الشبابية المنافسة، وحتى للتيار السلفي القوي، مركزّة على كيفية النيل منها، ومستفيدة من تشتت الأحزاب وخلافاتها، وفشل محاولاتها في التكتل والتحالف، والمراهنة على ضعفها وانقسامها وقلة خبرتها في مجالات التحشيد والتعبئة ورص الصفوف. وكان الرهان، بشكل خاص، على انقسام المعارضة الليبرالية المدنية، ونجاح الإخوان وغيرهم في تقسيمها ودمغ القسم الأكبر منها بتهم مثل الولاء للنظام السابق وإدراجها ضمن ما اصطلح عليه بفئة "الفلول" وهم بقايا نظام مبارك. وهنا و"بعد تنحي مبارك وبدء التحضير للانتخابات، بدأت قيادة الجماعة تبحث عن مرشح لها للتنافس على منصب الرئاسة، واستفادت من انقسام المعارضة الليبرالية بين المعارضين والمؤيدين لمبارك، في تمرير مرشحها محمد مرسي، بعد رفض المحكمة قبول مرشحها الأول. وعند استلام الحكم بدأت الجماعة في تعزيز سلطاتها ومهاجمة خصومها" (57).

---

(56) العناني، خليل: داخل الاخوان المسلمين: الدين والهوية والسياسة. ترجمة: عبد الرحمن عياش. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2018. ص 234.

(57) Elasrag, Hussein: Ägypten Realität und Ambitionen. Kein Name des Velags. Bonn, Deutschland. 2022. S 139.

علمت جماعة الإخوان المسلمين بأنها ليست هي وحدها من تحتكر الخطاب الإسلامي في مصر، وأن هناك الآن أربعة أحزاب اسلامية سياسية مرخصة، وأن الحزب الذي أسسته ليكون واجهتها السياسية، أي حزب الحرية والعدالة، يواجه أربعة أحزاب سلفية قويّة، تتنافس على المشروعية الدينية الإسلامية، وتطرح نفس الشعارات والأهداف التي دأبت جماعة الإخوان المسلمين، طيلة تاريخها، على احتكارها والتمسك بها والترويج للشارع المصري بأنها كانت وستبقى تفتديها بالتضحيات الجسام، وانها تحملت وتتحمل قسوة السلطة وبطشها في سبيل التمسك بها، "التشكيل المفاجئ ـ عقب الإطاحة بمبارك ـ لأربعة، على الأقل، من الأحزاب السياسية السلفية جردت الإخوان المسلمين من احتكارهم دور "الفاعل الإسلامي" الوحيد على الساحة السياسية الرسمية" (58).

لكن حالة الانتشاء بقوة الجماعة، وحسن تنظيمها والاستناد المستمر على الإرث التاريخي الطويل، وحالة المظلومية السابقة، واقتدار الجماعة وتماسكها ووحدتها، بالاضافة إلى وجود التنظيم العالمي للإخوان المسلمين والأفرع الدولية حول العالم، جعل من الجماعة توقن بالفوز بالسلطة، وتتحضر لحكم مصر، حتى مع وجود تيارات إسلامية منافسة تطرح نفس الشعارات والأفكار الدينية، "ينظر الإخوان إلى أنفسهم بوصفهم الجماعة الوحيدة التي استطاعت أن تحافظ على تماسكها وقوتها منذ نشأتها الأولى قبل ثمانين عاماً، كما أنها الجماعة الوحيدة التي تنتشر في كافة الدول العربية مع تبنيها لمنهج واحد، فضلاً عن تمتعها بالكثافة العددية والإمكانات المادية، وفي المقابل فإن منافسيها من التيار السلفي لا تجمعهم جماعة واحدة ولا قيادة واحدة، وهم مختلفون فيما بينهم، بحيث إن بعض هذه التيارات أقرب إلى الإخوان من تيارات سلفية أخرى" (59).

لقد اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين ـ مع اقتراب موعد الانتخابات ـ خطاباً مغايراً خصصته لمخاطبة الخارج، وبشكل خاص الغرب، تضمن لغة مهادنة مرنة زعمت عدم

(58) جمعة، محمد: الإخوانية الجهادية...الأبعاد الفكرية والعملياتية. من كراسة (الإخوان المسلمين 90 عاماً من الاستعلاء الديني والعنف والعلاقات الزبائنية). اصدارات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2018. ص 12.

(59) فهمي، أحمد: مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشلاكتها، سيناريوهات المستقبل. بدون مكان ودار النشر. الطبعة الأولى 2012. ص 135.

سعي الجماعة إلى الحكم والسلطة، واعتبارها نفسها جزءا من الثورة والحراك الشعبي، وقوّة سياسية تنتمي إلى عموم المشهد الوطني السياسي المصري، وليس تنظيماً جماهيراً قويّاً يهدف إلى الحكم والانفراد بالسلطة واقصاء القوى الأخرى بحجة التصدر والفوز في أي انتخابات قادمة. لقد عمدت الجماعة، وعلى لسان كبار مسؤوليها، بأنها لن تلجأ إلى تقديم مرشح رئاسي خاص بها، بل سيكون الأمر توافقياً مع بقية القوى السياسية، "صرح القيادي في الجماعة عصام العريان لصحيفة النيويورك تايمز: نحن نهدف إلى تأمين حضورنا. لن نتقدم في الانتخابات الرئاسية القادمة في شهر سبتمبر/أيلول بأي مرشح. الإخوان المسلمون ينشدون تأسيس دولة ديمقراطية ومدنيّة، ولكن ليس الديمقراطية والعلمانية والليبرالية كما هو معمول في أميركا وأوروبا، حيث الرفض التام للدين في الحياة العامة" (60).

وفي المرحلة الأولى التي سبقت التحضير للانتخابات، والتي تميّزت بالحذر لفهم تطورات المشهد السياسي وحساب موازين القوى وسياسة المجلس العسكري، استمرت النبرة التصالحية والتوافقية للإخوان المسلمين، وواظبت الجماعة على موقفها التصالحي مع بقية القوى السياسية والجماعات الشبابية، واظهرت نوعاً من الإجماع الوطني، حيث وافقت على عدم رفع أي شعار ديني، متعهدة بعدم التقدم بمرشح أو بتمثيل نفسها بأكثر من 35% من المقاعد في البرلمان (61) .

ولكن هذه النبرة التوافقية قد انتهت بعيد تمرير الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وبرزت نبرة أخرى فيها تحد واضح لكل الأحزاب والقوى السياسية، وفيها رسائل تعبوية وتحشيدية موجهة لكتلة الجماعة، تطالبها بالتوحد خلف قيادة الجماعة وواجهتها السياسية، وتبشرها بأن الوقت قد حان لكي تحكم الجماعة مصر وتعمل على ترجمة كل أهدافها ورؤاها إلى حقائق وواقع، وتطبق برامجها في الأسلمة ودولة الشريعة. وقد تناغمت هذه النبرة طرداً مع اقتراب موعد الانتخابات، وظهرت من خلال تصريحات قادة الجماعة ومرشحيها في الخطابات الجماهيرية

(60) Achcar, Gilbert: Birayên Misilman û "hatina nav nîzamê". Rojnameya Le Monde diplomatique. Parîs, Ferensa. Hijmara Adarê ya sala 2011. Rû 16.

(61) أنظر: مجموعة مؤلفين: الديمقراطيات المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2014. ص 128.

وتجمعات حملات المرشحين في المدن والحواضر المصرية. وكانت هذه التصريحات علامة واضحة على نوايا الجماعة في المضي قدماً في مساعيها لحكم مصر والسيطرة على مؤسسات الدولة وتمكين أعضائها وفكرها في كل أطر ومفاصل الدولة، "في أثناء انتخابات الرئاسة الأخيرة، كرر الدكتور محمد مرسي العياط مرشح حزب "الحرية والعدالة" الذراع السياسية لجماعة الإخوان مصطلح "فتح مصر"، أكثر من مرة، فقال في استاد المحلة مثلاً: "نحن على وشك فتح مصر"، وفي مؤتمره الحاشد أمام مسجد عمرو بن العاص، أثناء حملته الدعائية إلى المسجد، وفي مهرجان خطابي ليلي حاشد في المسجد ومحيطه، قال مرسي في إشارة لا تخفى على السامعين: "إن عمرو بن العاص دخل مصر في وقفة العيد، وها نحن سنعيد الفتح الإسلامي من جديد لنعيد لمصر هيبتها وتقدمها وعزتها بشقي الأمة المصرية، مسلميها وأقباطها" (62).

المتابع لسياسة جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية المؤقتة التي أعقبت تنحي مبارك عن الحكم، وتكليف المجلس العسكري بالإشراف على هذه المرحلة، سيلاحظ مرورهذه السياسة بمجموعة من التحولات والتغيرات، وذلك تبعاً لتطورات الأوضاع وبروز المستجدات ومواقف القوى الفاعلة على الساحة الداخلية المصرية، من مجلس عسكري حاكم، وقوى سياسية علمانية وسلفية، وجماعات الشباب من "ائتلاف الثورة" وغيرها. لقد مارست جماعة الإخوان المسلمين في هذه الفترة السياسة بشكل مصلحي وانتهازي واضح، فهادنت المجلس العسكري وسعت لإرضائه، ووافقت على المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية والتصويت عليها بنعم، رغم ما ورد فيها من مواد مكبلة للنظام القادم، ومُحدّة لصلاحياته وقدرته على إحداث التغييرات في مفاصل الدولة ومؤسساتها. لكن الجماعة، رغم ذلك، فضلت التعاون مع المجلس العسكري وتمرير الرسائل المباشرة وغير المباشرة له بأن الامتيازات والصلاحيات التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية ستبقى مصونة دون مساس أو تدخل في حال فوز جماعة الإخوان المسلمين بالانتخابات والإمساك بكل السلطات من تشريعية وتنفيذية. وكان هذا الموقف الانتهازي نكوصاً واضحاً عن

(62) رزق، حمدي: فتح مصر: وثائق التمكين الإخوانية. دار نهضة مصر. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2013. ص 61.

أهداف الجماهير المصرية التي خرجت للاحتجاج والتظاهر ضد نظام حسني مبارك بهدف التغيير البنيوي الشامل، واحقاق دولة القانون والعدالة والحريات، وإنهاء احتكار حكومة الحزب الواحد للسلطة ولمؤسسات الدولة لعقود طويلة، حيث تفشي الفساد والرشوة والاستبداد والترهل، وظهور ملفات مثل التوريث وحكومة رجال الأعمال والمنتفعين، وتوسع الهوّة بين الجماهير والنخب السياسية والاقتصادية في البلاد.

يمكن تسمية مرحلة الاستعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية بمرحلة تغيير جماعة الإخوان المسلمين لخطابها وسياستها والانقلاب على إجماع الأحزاب والقوى السياسية، وترك فكرة التحالف معها أو تقسيم السلطة معها. وشهدت هذه المرحلة تراجعاً للخطاب التصالحي والتوافقي ولدعوات المشاركة والتعاون، لصالح بروز خطاب آخر جديد، هو خطاب احادي وايديولوجي يركز على الجماعة وتاريخها وتراثها، ويستخدم عبارات مثل "فتح مصر"، ويتحدث عن "المغالبة"، و"غزوة الصناديق"، وغير ذلك من المصطلحات التي بثت الخوف والفزع في نفوس خصوم ومنافسي الجماعة السياسيين، وبيّنت لهم بأن الجماعة لا تريد المشاركة ولا تتبني مطالب الجماهير المصرية، بل تنشد السلطة والتمدد في مفاصل الدولة، مع نوايا وخطط واضحة لإقصاء القوى والأصوات المخالفة لنهجها وعدم إيلائها الاهتمام، رغم ابقائها على قنوات الحوار مفتوحة مع الفواعل السياسية الرئيسية في البلاد مثل المجلس العسكري وكتلة الحزب الوطني المنحل، والتي كانت قد بدأت في التقاط أنفاسها والتجمع والتشكّل من جديد.

المصـــــــــــادر:

أولاً: باللغة العربية:

- الكتـــب:

1ـ أبو خليل، هيثم: إخوان إصلاحيون: شهادات موثقة تُنشر لأول مرة عن تجارب الإصلاح الممنوعة داخل الجماعة. دار دون. القاهرة، مصر.الطبعة الثالثة 2013.

2ـ الأشقر، جلبير: الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية. ترجمة: عمر الشافعي. دار الساقي. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2013.

3ـ أمين، جلال: قصة الاقتصاد المصري: من عهد محمد علي إلى عهد مبارك. دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2012.

4ـ أمين، جلال: ماذا حدث للثورة المصرية: أسباب ثورة 25 يناير 2011 ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل. دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011.

5ـ أمين، جلال: مصر والمصريون في عهد مبارك (1981 ــ 2011). دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011.

6ـ بشارة، عزمي: الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2020.

7ـ بشارة، عزمي: ثورة مصر: من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير. الجزء الأول. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2016.

8ـ البشري، طارق: دراسات في الديمقراطية المصرية. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2016.

9ـ تمام، حسام: الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة. دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2013.

10ـ حبيب، محمد: الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية. سما للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2013.

11ـ رزق، حمدي: فتح مصر: وثائق التمكين الإخوانية. دار نهضة مصر. القاهرة، مصر. الطبعة الثانية 2013.

12ـ زغلول شلايطة، أحمد: الإسلاميون في السلطة: تجربة الإخوان المسلمين في مصر. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2017.

13ـ شهيب، عبد القادر: الساعات الأخيرة في حكم مبارك. دار أخبار اليوم. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011.

14ـ عبد الرحمن، أسامة و محمد حسن، ميسرة: تساؤلات حول الثورة: الإخوان، السلفيون، الدولة المدنية، الليبرالية: جدل ما بعد ثورة 25 يناير. دار زهور المعرفة والبركة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011.

15ـ عبد الفضيل، محمود: مقدمة كتاب الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. تأليف: مجموعة مؤلفين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2012.

16ـ عبده، ابراهيم اسماعيل: قضايا الشباب في الخطاب السياسي: دراسة حالة مصر. مركز المحروسة للنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2010.

17ـ عماد، عبد الغني: الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2013.

18ـ العناني، خليل: الاسلاميون في مصر: تحولات الفكر والممارسة. جسور للترجمة والنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2019.

19ـ العناني، خليل: داخل الاخوان المسلمين: الدين والهوية والسياسة. ترجمة: عبد الرحمن عياش. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2018.

20ـ العيسوي، إبراهيم: العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2014.

21ـ فاروق، عبد الخالق: اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974 ــ 2010). مكتبة الشروق الدولية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2011.

22ـ فرج، محمد: المقدمات السياسية لثورة 25 يناير في مصر: الأسباب والتراكمات. من كتاب: 25 يناير: مباحث وشهادات. تأليف: مجموعة مؤلفين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2013.

23ـ فهمي، شيرين محمد: إخوان مصر بين الصعود والهبوط 2011 ـ 2017. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2019.

24ـ قنديل، عبد الحليم: الأيام الأخيرة. دار الثقافة الجديدة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2008.

25ــ ليلة، علي: لماذا قامت الثورة؟. بحث في أحوال الدولة والمجتمع. كتاب الثورة المصرية: الدوافع والاتجا هات والتحديات. تأليف: مجموعة مؤلفين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2012.

26ـ ماضي، عبد الفتاح: العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة. دار البشير للثقافة والعلوم. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015.

27ـ مجموعة مؤلفين: الديمقراطيات المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان. الطبعة الأولى 2014.

28ـ هاشم، صلاح: ثورات الجياع: قراءة سوسيولوجية للثورات في تاريخ مصر. شركة الأمل للطباعة والنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2015.

29ـ هيكل، محمد حسنين: مبارك وزمانه: ماذا جرى في مصر ولها. دار الشروق. القاهرة، مصر. الطبعة الثالثة 2013.

30ـ ياسين، عبد القادر: مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية. من كتاب: 25 يناير: مباحث وشهادات. تأليف: مجموعة مؤلفين. المركز العربي للأبجات ودراسة السياسات. الدوحة، قطر. الطبعة الأولى 2013.

31ـ يبال، كلود وتانجي سالون: مصر التحرير ميلاد ثورة. ترجمة: عاصم عبد ربه حسين. المركز القومي للترجمة. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2014.

2ـ المجلات والصحف والمواقع والمواقع الإلكترونية:

1ـ جمعة، محمد: الإخوانية الجهادية...الأبعاد الفكرية والعملياتية. من كراسة (الإخوان المسلمين 90 عاماً من الاستعلاء الديني والعنف والعلاقات الزبائنية). اصدارات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2018.

2ـ فهمي، أحمد: مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشلاكتها، سيناريوهات المستقبل. بدون مكان ودار النشر. الطبعة الأولى 2012.

3ـ نصار، جمال: التجربة السياسية للاخوان المسلمين في مصر بعد ثورة يناير الدور والتأثير وآفاق المستقبل. مصدر سب. ص 140. مجلة (رؤية تركية)، الصادرة عن مركز "ستا" للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اسطنبول، تركيا. العدد الأول للسنة السادسة.

4ـ حميد، سعد عبد القادر: الدوافع السياسية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر. (المجلة السياسية والدولية). مجلة فصليّة محكمّة صادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة المستنصرية، بغداد، العراق. العدد المزدوج 35 و36 لسنة 2017.

5ـ سبع، سداد مولود: حركة 25 يناير الاحتجاجية والاستقرار السياسي في مصر. مجلة (الكوفة) للعلوم القانونية والسياسية الصادرة عن كلية القانون جامعة الكوفة. النجف، العراق. المجلد 6، ديسمبر/ كانون الأول 2013.

3ـ الأطاريح:

1ـ عبادي، جمال: تجربة الاخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس. نابلس، فلسطين. 2016.

2ـ العرعير، أماني صالح دياب: الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (2011ـ 2016). رسالة ماجستير في العلوم السياسية، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر. غزة، فلسطين 2017.

ثانياً: باللغة الكردية:

1- Achcar, Gilbert: Birayên Misilman û "hatina nav nîzamê". Rojnameya Le Monde diplomatique. Parîs, Ferensa. Hijmara Adarê ya sala 2011.

ثالثاً: باللغة الألمانية:

1- Elasrag, Hussein: Ägypten Realität und Ambitionen. Kein Name des Velags. Bonn, Deutschland. 1 Auflage 2022.

2- Nordhausen, Frank: Ägypten: Die Sieger des Tahrir- Platzes. Ein Beitrag von dem Buch: Die arabische Revolution. 2 Aufrtag. Ch Links Verlag. Berlin, Deutschland. 1 Auflage 2011.

3- Pabst, Martin: Arabischer Frühling ohne Sommer? Die schwierige Neuordnung einer Großregion. Verlag W. Kohlhammer. Stuttgart, Deutschland. 1 Auflage 2011.

4- Sameer Murtaza, Muhammad: Die Ägyptische Muslimbruderschaft: Geschichte und Ideologie.Verlag Rotation. Berlin, Deutschland. 1 Auflage 2011.

5- Schmidl, Martina: Gewalt gegen Islamisten: Der Fall der ägyptischen *Muslimbruderschaft*. Eine Dissertation zur Erlangung akademischer Grad Magister im Fach Politikwissenschaft. Universität Wien 2015.

6- Schröter, Susanne: Politischer Islam: Stresstest für Deutschland. Verlagsgruppe Random House. Gütersloh, Deutschland. 1 Auflage 2019.

7- Stryjak, Jürgen: Ägypten: Ein Länderporträt. CH. Links Verlag. Berlin, Deutschland. 1 Auflage 2020.